



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (3000) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

كيف نقيم الحكومة؟

تم إعلان الحكومة الجديدة يوم أمس السبت 29 آذار ضمن احتفال جرى في قصر الشعب في دمشق، وضمت 23 وزيراً يرأسها السيد أحمد الشرع، رئيس الجمهورية ضمن المرحلة الانتقالية، وفقاً للإعلان الدستوري.

بالنظر إلى التشكيل الجديد وطريقته، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

أولاً: إن تقييم أي حكومة من الحكومات لا ينطلق من السيرة الشخصية لمن يشغلون مقاعدها، ولكن يبدأ بالضبط من تقييم بيانها الحكومي. وما جرى من كلمات ألقاها الوزراء المعينون، كل في مجاله، قد يغطي جزءاً من المهمة المطلوبة من البيان الحكومي، لكنه لا يغطيها بشكل كامل، ولا يمكن أن يحل محلها بحال من الأحوال؛ فالبيان الحكومي المفصل، بما في ذلك بالأرقام، هو سجل التعهدات الذي يمكن الانطلاق منه لاحقاً لتقييم الحكومة ومحاسبتها، وغيابه يعني غياب خطة العمل الواضحة، وغياب إمكانية الرقابة عليها ومحاسبتها لاحقاً.

ثانياً: حاول التشكيل الحكومي الجديد أن يعطي انطباعاً باتساع التمثيل، ولكن إشارات عديدة تصب في اتجاه آخر معاكس؛ فرغم أهمية العمل لتمثيل واسع، إلا أن التمثيل الواسع لا يكون شكلياً وانتقائياً بطريقة توحي بعقلية الحزب القائد الذي يحتكر المقاعد الأهم، ويوزع المقاعد الثانوية بغرض إظهار المشاركة، وليس المشاركة الفعلية، على المستوى السياسي والاجتماعي.

ثالثاً: بكل الأحوال، فإن الحكم النهائي على التشكيل الجديد متعلق ليس بشكله «رغم أهمية الشكل»، وليس بما يقوله من كلام، ولكن بالأفعال والإنجازات الملموسة التي يرغب كل السوريين بصدق أن تكون إنجازات حقيقية وملموسة وملبية لتطلعاتهم.

إن بين المهام الأكثر أساسية، التي يلقيها الواقع الموضوعي على عاتق التشكيل الجديد، ما يلي: **أولاً:** تحسين مستوى معيشة الناس بشكل ملموس؛ فالشعب السوري بغالبية الساحقة يعيش تحت خط الفقر، ولم يتم تنفيذ ما أطلق من وعود حتى الآن بخصوص زيادة الأجور أربعة أضعاف، ولا بخصوص تحسين الواقع الطاقوي بشكل حقيقي، ولا غيرها من الوعود، والوضع ما يزال كارثياً، ويزداد سوءاً مع مرور الوقت دون المضي بإجراءات جذرية وملموسة.

ثانياً: استعادة السوق الوطنية الواحدة، بوصفها نقطة الانطلاق التي لا بد من إعادة إقلاع الاقتصاد، وهذا أمر سياسي قبل أن يكون اقتصادياً، ويتطلب أعلى قدر من التوافق بين السوريين من جهة، ويتطلب عدم الخضوع لابتزاز أصحاب العقوبات من جهة ثانية، والبحث عن بدائل ضمن إطار العلاقات الدولية وبما يصب في مصلحة سورية والسوريين.

ثالثاً: السلم الأهلي والحفاظ عليه وتعزيزه، وهو أمر لا يمكن تحقيقه بشكل ملموس دون أعلى توافق وطني ممكن؛ ما يعني أن مهمة الوصول إلى مؤتمر وطني عام للسوريين، يتم تشكيله بأساليب وطرق مختلفة عن «مؤتمر الحوار الوطني» وعن الحكومتين المؤقتة والحالية، وعن لجنة الإعلان الدستوري، ما تزال استحقاقاً قائماً وملحاً، ومهمة أساسية على عاتق السلطات والمجتمع السوري، وصولاً إلى حكومة وحدة وطنية شاملة ووازنة وواسعة التمثيل، تأخذ البلاد إلى بر الأمان عبر دستور دائم، وانتخابات نزيهة وشفافة، تكون أداة من أدوات الشعب السوري في إنفاذ حقه في تقرير مصيره بنفسه.

[12]

انخفاض القدرة الشرائية للأسرة السورية يتلغ انخفاض تكاليف المعيشة



شؤون عربية ودولية



«المعادن مقابل الأمن»...
الكونغغو تبحث عن المخرج

19

شؤون محلية



الصناعة الوطنية في مواجهة
الإغراق والمنافسة غير العادلة

08

ملف «سورية 2025»



وتألق اغتيال كينيدي ومستقبل
«إسرائيل» والصراع الداخلي الأمريكي؟

06

شؤون عمالية



«منعش ومنشوف»

02

«منعيش ومنشوف»



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



بأي همّ عدت يا عيد؟

قبل العيد بأيام يدور الحديث المعتاد بين العائلات: ماذا سنشتري وماذا سنحضر؟ وكل النقاشات المطولة التي تجري بهذا الخصوص تنتهي، ويصمت الجميع أمام الحال العسير الذي يعيشونه وأمام الواقع المرير الذي يصدهم في كل مطلب من مطالبهم التي يحتاجونها، وأمام أطفالهم الذين يحلمون بلباس جديد للعيد ويحلمون بعيدية تمكنهم من اللعب واللهو في تجمعات العيد. إنها مطالب بسيطة لحياة الفقراء المعاشة، ولكن المعقدة جداً، بسبب ضعف الحال وخلو جيوبهم من أية إمكانية حقيقية لتلبية تلك المطالب.

تحدثت معي إحداهن، وهي من الأقرباء، عن الواقع المعاش ومرارته وطرحته سؤالاً بحجم مأساتها التي تعيشها، والسؤال مشروع ومحق وهو: لماذا أقصتنا الحكومة عن عملنا لنصبح أكثر فقراً، ونحتاج القاصي والداني لمساعدتنا؟ ما هي الفائدة التي تحصل عليها الحكومة من إفراغ جيوبنا بالرغم من قلة ما يتواجد بها؟ ألا تحسب حساب أن الجوع كافر وقد يشعل أموراً لا يعلم بنتائجها إلا الله؟

في الحقيقة، الإجابة عن تلك الأسئلة كانت صعبة واحتاجت لوقت طويل من الأخذ والرد للإجابة عنها.

تصريحات الحكومة المؤقتة حول الوضع المعيشي تعاكس ما هو معاش ويعانيه الناس بحياتهم اليومية في كل المجالات، وتؤكد ما يعيشه الناس حقيقة في استنتاجاتهم التي توصلوا إليها بتجربتهم المعاشة حول النهب عالي المستوى للثروة الفقراء وتركهم يعانون.

بمرور خاطف في هذه الأيام، قبل أن يحل العيد بأيام، على بعض الأسواق التي توصف أنها شعبية وتنتشر فيها بسطات «البالية» في كل زاوية من الزوايا، نرى الاكتظاظ الكبير للأطفال وأهاليهم في تلك الأماكن التي يجري فيها بيع الألبسة الشعبية من حيث الأسعار، في منطقة الزاهرة والمجهت والقنوات، وغيرها من المناطق الأخرى - مروراً خاطف يكفي لترى العجب العجيب من تلك الأسعار، مع أنها تسمى «شعبية»، ولكن الفقراء من الشعب يقفون في حيرة من هذه الأسعار، كيف سيتدبرون أمرهم مع أطفالهم المنتظرين لعملية الشراء ليفرحوا بقدوم العيد كما يقال. ولكن للأسف يشتري ما هو الضروري جداً فقط، وهذا مشهد يعكس حال الناس وأوضاعهم ويعكس أيضاً مدى القهر والإذلال الذي يعيشه الناس كي يحصلوا على ما يمكن الحصول عليه من حاجاتهم وحاجات أطفالهم وغيرها من الأشياء.

أيها الناس الفقراء اسمعوا وعوا: لن يحك جلودنا سوى أظافرنا والمفهومية عندهم.

من أين نبدأ؟ من معاناة استمرت ثلاثين يوماً في رمضان، أم من عيد طرق أبواباً خلفها عائلات تعاني ما تعانيه من فقر وقهر وحرمان، هل فدر على الطبقة العاملة وسائر الكادحين أن يبقوا بحالة انحدار بلا مستقر، أما من نهاية لهذا المنحدر إلا قاع الهاوية؟

رغم الانخفاض النسبي لأسعار بعض السلع والاحتياجات، فما بالك بمن هو رهين البطالة أو العمل الجزئي؟

تسويق ووعود

لم تعد المشكلة التي تعاني منها الطبقة العاملة محصورة بواقعه الكارثي المستمر فقط، بل بالقرارات والسياسات المتخبطة والخاطئة التي تتناقض مع فتح أي أفق يشد من أزر الطبقة العاملة ويرفع مستوى صبرها؛ فالأعمال شبه متوقفة والحكومة تدور بحلقة مفرغة تائهة بتفاصيل كثيرة بعيدة كل البعد عن أولويات دورها ومهامها، حولها معدومة وخطابها حبيس غرف الاجتماعات ومطبخ القرارات، لا برنامج تضعه أمام من ملكت أمرهم، بل مجرد شعارات عامة ووعود غير موضوعية ولا مدروسة، ونقابات نائمة حبيسة مكاتب ملت من نفسها، مغتربة عن طبقتها وحقوقها الضائعة، وآخر ما سمعناه من المسؤولين والنقابات والإعلام شبه الرسمي: اصبروا فالحكومة الجديدة ستبصر النور خلال ساعات وسيغير كل شيء نحو الأفضل. فهل سيأتي رمضان العام القادم ومن ورائه عيد الفطر ونقول لقد انتهى الأسوأ، أم أننا سنترحم على ما نحن فيه الآن؟ «منعيش ومنشوف».

والفصل وقلة العمل وشحح الأجور، فلا أحد بخير؛ فعمال القطاع العام سواء من بقي على رأس عمله أو فصل أو أعطي إجازة ماجورة، عانوا خلال رمضان من شح الموارد أو انعدامها. ولا تكاد الأجور - إن وجدت - تغطي ثمن الطعام والمواصلات، ولا نظن بأن المسؤولين من جهة، والطبقات المدكسة للأرباح من جهة أخرى، يهتمون بما أصاب الأغلبية الطبقة الكاسحة في البلاد، رغم كل التفاصيل اليومية الظاهرة للعيان التي تفاقم عين إبليس من شدة وضوحها، ناهيك عن انعكاس الجزء اليسير منها على مواقع التواصل الاجتماعي ولسان حالهم: «لم يمر علينا رمضان كهذا العام، ولن يمر عيد علينا كهذا العيد»، فلا مأكول ولا ملبس ولا عيدية أطفال، ولا مصروف يؤمن الحد الأدنى من طفوسهما البسيطة. لقد كانوا يظنون في كل سنة تمر بأنها الأسوأ ولن يأتي ما هو أسوأ منها، ليتفاجؤوا بأن هناك ما خبي في جعبة السنين العجاف التي لا شبع فيها ولا فرح يليق بمناسبات كهذه، حتى أولئك الذين ما زالوا على رأس عملهم في القطاع العام أو الخاص، والذين شملتهم منحة العيد أو إكرامية أرباب العمل، لن تكفيهم بضع مئات الألوف التي قبضوها لإطعام عائلة أو كساء طفلين أو ثلاثة،

■ فرح عمال

عام بعد عام وعقد إثر عقد تتهدم البنى الاجتماعية وتخاصر الأرواح وتحصد العائلات بمناجل الفقر والعوز. تغيب العدالة وتترك الطبقة العاملة لمصيرها، تنهش حقوقها، وتسلب إرادتها من السلطات الفاسدة والقوى النافذة وتوحش رأس المال، تدفع أثمان الاستبداد السياسي الطبقي والاقتصادي الاجتماعي، يصيغون لها عالمها المفصل على قياس مصالحهم وثوراتهم عالمياً ضيقاً مغلقاً ورطباً، لا يكاد يحصل فيه ما يملأ الأمعاء ويحفظ الكرامات ويحيي الأمال. عالم من الإحباط والتأيس والتهميش. لكنهم أغفلوا ما أغفله غيرهم في التاريخ البعيد والقريب؛ بأن كل ذلك غفلة من التاريخ لا أكثر، فالمستقبل لهؤلاء المعتقلين في أقبية التخويف والتفكير والإقصاء، مستقبل يرتقون فيه لعالم أفضل وقريباً غير بعيد. ما إن انتهى شهر رمضان حتى أطل عيد الفطر على الطبقة العاملة برجالها ونسائها وعائلاتها في مرحلة من أشد المراحل خطورة وقسوة وفوضى. ولا يعلم غير الله كيف مرت عليهم أيام الصوم وهم مؤرعون بين البطالة والتعطيل

تدهور المعيشة وعمالة الأطفال

معاناة غالبية الأسر السورية من الفقر والعوز دفعتهم لزج أطفالهم في سوق العمل، حيث هناك أزيد من 90% من الأسر يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. ووفقاً للعديد من التقارير والدراسات المختلفة فإن أعداد السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر يفوق 90% من إجمالي عدد سكان البلاد، وكثير منهم يضطر إلى اتخاذ خيارات صعبة للغاية لتغطية نفقاتهم. من هذه الخيارات زج أطفالهم في مهن شاقة ومتعبة، ذات خطورة بالغة على صحتهم العامة وحياتهم، وعدم التحاقهم بالمدارس لمساعدة أهاليهم في مصاريف الحياة المعيشية القاسية.

■ نبيك عكام

هذه الظاهرة ملحوظة منذ ما قبل سقوط السلطة المستبدة السابقة، مما أدى إلى دفع الأهالي بأبنائهم إلى العمل بمهن مختلفة قد تكون مصدر رزق لهم، دون التفكير بمخاطر هذه المهن ومشقتها على أطفالهم، ومدى تأثيرها على نمو أبدانهم، وتحول عمالة الأطفال لمشهد مألوف في البلاد، وضرورة ملحة بالنسبة لكثير من العائلات. وكانت ظاهرة عمالة الأطفال في سوريا تتفاقم مع ازدياد نسب التضخم الكبيرة المستمرة التي تؤدي إلى زيادة الفقر الشديد، هذا وساهم تراجع مستوى التعليم في زيادة انتشار هذه الظاهرة لعدم وجود مدارس كافية ومجهزة للتعليم، وغيرها من الأسباب. ومما زاد الطين بلة القرارات التي تتخذها الحكومة المؤقتة «حكومة تصريف الأعمال» من تسريح تعسفي لأعداد كبيرة من العاملين في قطاع الدولة بكل قطاعاتهم الإنتاجية والخدمية المدنية، وغيرها. وهي للكثير منهم مصدر دخل رئيسي، على الرغم من ضعفه ومحدوديته التي لا تلبى أدنى الأعباء المعيشية المتزايدة باستمرار بسبب الغلاء المتصاعد. يضاف إلى ذلك إغلاق العديد من منشآت القطاع الخاص، بسبب إغراق الأسواق بالبضائع المهترئة، وتشريد العاملين فيها. إن ازدياد الفقر في المجتمع



الجدوى التي تنتهجها الحكومات، بما فيها حكومات البلدان المتخلفة أو ما تسمى بلدان العالم الثالث عندما لا تكون معبّرة عن مصالح الأغلبية الطبقية في المجتمع. ولا سبيل للقضاء على الفقر إلا بتغيير هذه السياسات الاقتصادية المتبعة التي تخنق فرص العمل، وتعيق نهوض المشاريع الصناعية الإنتاجية الوطنية، في قطاع الدولة والقطاع الخاص على حد سواء.

المواد المخدرة. ومن المعروف جيداً، أن الفقر يولد شعوراً بعدم الأمان والمهانة، وعدم الاستقرار، وضعف القدرة على التفكير أو التخطيط، كذلك انخفاض إحساسه نحو وطنه، مما يسهل الجنوح باتجاه الفوضى العارمة والجريمة، أو الهجرة من أجل البقاء. إن الفقر ليس من صنع الفقراء لكنه نتيجة للفشل الذريع لتلك السياسات الاقتصادية والاجتماعية عديمة

بمدى خطورتها على حياتهم وبنية أجسادهم الغضة، وحرف ميكانيك السيارات، حيث يتعرض الأطفال للمذيبات العضوية وروائحها المتعددة، إضافة إلى قارعة الطرقات في البسطات المنتشرة في طول البلاد وعرضها. هذا عدا عن ظاهرة التسول التي يمارسها الأطفال والكبار أيضاً، فيتعلم الأطفال سلوكيات سيئة وخطرة من هذا الشارع كتدخين السجائر أو تعاطي

واستفحاله، هو إدانة أخلاقية وسياسية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلاد التي تعمل الحكومة اليوم على تنفيذها، وهي شكل من أشكال النهب للثروة الوطنية، مارسه السلطة السابقة، وهذا كان ديدنها. يتوجه آلاف الأطفال لسوق العمل، والعمل في أعمال شاقة تتعرض فيها حياة الكثير منهم للخطر، مثل أعمال النيش في القمامة، وهي غنيّة عن التعريف

الطبقة العاملة



بريطانيا: عمال جمع النفايات يبدؤون إضراباً شاملاً لأجل غير مسمى

بدأ عمال جمع النفايات في برمنغهام إضراباً شاملاً لأجل غير مسمى، يوم الثلاثاء 25 آذار، مع استمرار تراكم القمامة في الشوارع. وكان جامعو النفايات يواصلون الإضراب بشكل متقطع منذ بداية هذا العام الذي شارك فيه نحو 350 من عمال النظافة، عقب خطط لتخفيض رواتب العاملين. وفي حديثها من خط الاعتصام، قالت مسؤولة النقابة: إن الإجراء تصاعد لأن الهيئة غير مستعدة للجلوس إلى طاولة المفاوضات وإجراء مفاوضات سليمة حول هيكل الفريق بأكمله. وأضاف أحد أعضاء النقابة بأن السلطة تجعل من عمال النظافة في المدينة كبش فداء بشكل مخرّ لإخفاقاتها الخاصة، وأكد أن النقابة تريد أن ترى عكس التخفيضات الضخمة في الأجور، ورفض محاولات تشويه سمعة العمال المضربين في خطوط الاعتصام القانونية والسلمية.



ألمانيا: إضراب عمال حركة النقل العام

نفذ العاملون في حركة النقل العام الأربعاء، 26 آذار، إضراباً آخر عن العمل في برلين لمدة 48 ساعة، حيث توقفت حركة قطارات الأنفاق والترام والحافلات للمطالبة بزيادة أجور العمال. تقول النقابة إن القضية المحورية هي الأجور، وتطالب نقابة فريدي بزيادة قدرها 750 يورو شهرياً لجميع الموظفين، وبدلات إضافية لمهام القيادة، وراتب الشهر الثالث عشر، بينما لا تقدم الشركة سوى زيادة في الأجور بنسبة تزيد قليلاً عن 13%. وأضافت النقابة أن كلاً من الإضرابات الخمسة التي سبقت هي إضرابات تحذيرية، وتشكل توتقاً مؤقتاً عن العمل، للضغط على صاحب العمل أثناء المفاوضات. ومع ذلك، إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق، فقد تصعد النقابة إلى إضراب مفتوح عن العمل لإجبار صاحب العمل على تلبية مطالب العمال.



المغرب: تعليق احتجاجات عمال النقل بوجدة

قرر المكتب النقابي لعمال النقل بوجدة المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، الأحد 23 آذار، تعليق الاحتجاجات بعد ما يقارب 35 يوماً من الاعتصام المفتوح، المصحوب بسلسلة من الاعتصامات والمسيرات الاحتجاجية. وجاء قرار تعليق الاحتجاج من قبل عمال النقل الحضري بوجدة لدى شركة «موبيليس» بعد فتح السلطات المحلية باب الحوار، الذي كان مغلقاً، خلال الفترة الماضية. وأفاد عضو المكتب النقابي أن اللقاء الأول تم خلاله التطرق لجميع المطالب العادلة والمشروعة للعمال والمتمثلة في ضمان الأجر الشهري للعمال، والحق في التأمين عن المرض والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والتراجع عن التهديد بطرد النقابيين قادة التحرك الاحتجاجي، وأكد أن معركة العمال مستمرة حتى تحقيق أهدافها، بالحفاظ على كافة حقوقهم وكرامتهم الإنسانية، بناءً على التطورات التي سيشهدها الحوار.



بلجيكا: إضراب قطاع السكك الحديدية

بدأ إضراب جديد الأحد 23 آذار في قطاع السكك الحديدية البلجيكية، يستمر لمدة سبعة أيام، بمبادرة من النقابة، التي تطالب بإصلاح نظام التقاعد لعمال السكك الحديدية. وبحسب النقابة، عملت الحكومة على إفراغ صندوق التقاعد الذي ساهم فيه العاملون منذ سنوات، وتوسعي الأذن إلى تحميل العمال تبعات ذلك، وهو ما وصفته النقابة بأنه خرق للعقد الاجتماعي. يأتي هذا الإضراب كجزء من سلسلة من التحركات النقابية التي تشهدها بلجيكا، حيث تحتج النقابات على الإصلاحات المقترحة لنظام تقاعد عمال السكك الحديدية، والتي تعتبرها غير عادلة وتهدد حقوق العاملين في هذا القطاع. ويبتد على مدى عدة أشهر، مما يزيد من الضغط على الحكومة لإيجاد حلول تلبى مطالب العمال. ومن المقرر أن يواصلوا الإضراب في 8 و15 و22 و29 نيسان.

محطات تاريخية بمناسبة ذكرى تأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال (2)



السياسية والنقابية، إلا أن توسيع جهاز الدولة في عهد الوحدة ومن ثم حكم البعث حافظ على استمرار العامل الذاتي، وحققت الطبقة العاملة مكتسبات كبيرة في قوانين العمل والتنظيم النقابي والتأمينات الاجتماعية وتمثيل العمال في المجلس النيابي. لكن هذه المكاسب لم تستمر طويلاً، فمع بداية 1974، أطبقت سلطة الأسد الأب على مفاصل الحياة السياسية والنقابية، وعملت على إضعاف العوامل الذاتية للعمال عبر سياسات اقتصادية منحرفة وسيطرة رأس المال والفساد.

كي لا نخسر مجدداً

لم تحط الطبقة العاملة السورية منذ بداية تشكلها وحتى يومنا هذا بنظام يمثل مصالحها ويعبر عنها بل على العكس من ذلك تماماً وهذا ما جعلها على النقيض من السلطة بشكل مستمر، مما أكسبها تلك الروح الثورية والوعي الطبقي والسياسي الذي كان وما زال هدف الخصوم، الذين يعملون على تقويضها تارة واستنزافها تارة أخرى من خلال حرمانها من الحريات وحصتها بالثروة معاً، لذلك كان لزاماً عليها إعادة قراءة تاريخها ضمن تاريخ سورية واستخلاص النتائج والدروس والعبر وتكوين رؤية عميقة وعلمية مستندة على مرجعية فكرية طبقية وثورية، لتضع برنامجها النضالي وتنغمس بمعركتها الطبقيّة المفروضة عليها، كي تستطيع الحفاظ على بعض ما بقي من مكتسبات حصدتها نضال الأباء كمهمة أولى وانتزاع كامل الحقوق الطبقيّة والاجتماعية والمعيشية كمهمة ثانية، مستفيدة من تغيرات كبرى على صعيد الواقع الموضوعي الدولي والمحلي، لعلها تجد في سنواتها القادمة وطناً قوياً قادراً ينجز بقواه الوطنية أعمق عدالة اجتماعية وأعلى نسبة نمو وأوسع حرية تليق به.

■ المراجع: الطبقة العاملة وحركتها النقابية - عرض تاريخي توثيقي - إصدار الاتحاد العام لنقابات العمال.

دور العمال في إسقاط الديكتاتورية

في 3 حزيران 1954، حدثت إضرابات كبيرة لعمال الغزل والنسيج، ولاقت دعماً ومساندة من عمال مؤسسات ومعامل دمشق. وأكد المشاركون على ضرورة تلبية مطالبهم الاقتصادية والسياسية، وبعد رفض أرباب العمل لذلك، دعا اتحاد عمال دمشق واتحادات المحافظات إلى إضراب عام في 24 تموز. فأتخذت الحكومة تدابير عاجلة حالت دون تنفيذه، ودعت المجلس النيابي إلى عقد دورة استثنائية للنظر في المطالب. ووافق المجلس على منح العمال إعانة مالية في حال تسريحهم تعسفاً، تبعها قرار حكومي يحدد مسألة رفع الأجور.

طوال مرحلة حكم الشيشكلي، لم تتوقف الإضرابات والاحتجاجات رغم المواجهات الأمنية، وكان لأصحاب العمل نفوذ كبير لدى السلطة يستخدمونه ضد العمال. وانتهت حقبة الشيشكلي لتدخل البلاد عهداً برلمانياً ديمقراطياً حتى قيام الوحدة عام 1958، والذي كان آخر عهد من نوعه، حيث انتعشت فيه الحياة السياسية وتعاقد النضال النقابي الطبقي، وتعززت تعاون النقابات مع القوى السياسية الأساسية وعلى رأسها الشيوعيون.

العامل الذاتي يجب أن يبقى جاهزاً

يشير تاريخ الحركة النقابية في محطات كثيرة إلى أنه مع كل ارتفاع في مستوى الحريات السياسية، تزداد مكاسب الطبقة العاملة وحقوقها، ومع كل انخفاض تتعاظم الحاجة إلى تنظيم الصفوف وتفعيل أدوات النضال ومنها الإضراب. لذلك اضطرت الأنظمة الحاكمة إلى تقديم تنازلات تحت ضغط العمال، وهي تنازلات لم تكن طوعية بل إجبارية ناتجة عن تفاعل العوامل الموضوعية والذاتية.

وما كان يضمن تحقيق بعض المكاسب هو الاستعداد الذاتي الدائم للطبقة العاملة وحركتها النقابية، الذي ظل حاضراً من 1924 حتى منتصف السبعينيات. فبالرغم من قسوة مرحلة الوحدة بين سورية ومصر على الحياة

لم يكتمل عام 1949 إلا بانقلاب جديد نفذته الشيشكلي في 19 كانون الأول منه، ليكون بمثابة إعلان عن دخول البلاد مرحلة جديدة عنوانها الحكم الديكتاتوري العسكري الأمني. فبالرغم من عدم نجاح الانقلاب الأول للعقيد الشيشكلي، إلا أنه عاد بانقلابه الثاني عام 1952 وحقق ما سعى إليه ببسط نفوذه وتجذير الحكم الأمني، حيث قام بحل المجلس النيابي المنتخب شعبياً وعين رئيساً سورياً مؤقتاً أسندت إليه السلطان التشريعية والتنفيذية. وفي العام نفسه، أصدر قراره الاستبدادي بحل جميع الأحزاب السياسية، وقام بتنظيم «حركة التحرر العربية» لتكون بحكم الحزب الحاكم في سورية.

الدهشة، التعديلات التي طالت قانون العمل، ومنها ما ورد في المادة 48 التي تقضي بأن يحلف القادة النقابيون يميناً بعدم الانتساب إلى أي هيئة أو حزب سياسي.

العمال وسلاح الإضراب

لم تتوقف الإضرابات، بل اندلعت بشكل أكبر في دمشق وحلب وحمص وحماة ومدن أخرى، وانتهت بحملة اعتقالات كبرى شملت عام 1952 العديد من قادة الحركة العمالية والطلابية والفلاحين والسياسيين. وبرت الحكومة ذلك بذريعة «مكافحة الشيوعية»، فعزلت جميع قادة النقابات التقدميين المنتخبين، وأصدرت مرسوماً يمنع العمال النقابيين من ممارسة النشاط السياسي. وهذا ما زاد من حدة الإضرابات كماً ونوعاً، ومن أبرزها الإضراب العام في نيسان 1954 الذي شارك فيه عمال من 19 معاملاً وطرح المضربون إلى جانب مطالبهم الاقتصادية والقانونية مطالب سياسية تدعو للنضال ضد المعاهدات والأحلاف العنوانية. واستمر الإضراب أربعة أيام، وانضم إليه عمال من صناعات مختلفة، وشكلت لجنة إضرابية وجهت نداءً لجميع العمال السوريين لدعم الإضراب والالتحاق به، فأرسلت الحكومة إلى حلب مجموعة كبيرة من رجال الشرطة مأمورة بإخماد المظاهرات بالقوة، لكنها خشيت من تعاضد الحركة فقدمت جملة من التنازلات أدت في النهاية إلى فك الإضراب.

هاشم العقوي

طوال هذه المرحلة، لم تتوقف الاعتقالات الواسعة في صفوف العسكريين والسياسيين المناوئين لسلطته. وحين ظن أن الأمر قد استتب له، أحال اللواء فوزي سلو إلى التقاعد وورش نفسه للرئاسة «تحت ضغط الشارع عليه»، ونظم استفتاءً مدبراً نجح فيه، ليشكل مجلساً نيابياً بأغلبية من حركة التحرر العربية، ليظهر للعلن رغبته في حكم ديكتاتوري شامل عبر إحكام قبضته على كل السلطات. وكان «المكتب الثاني» رأس حربة أدوات الاستبداد، الذي ضيق على الحريات السياسية والنقابية إلى أقصى حد، مما أطلق شرارة الاحتجاجات والإضرابات العمالية والطلابية المرافقة للانتفاضة الشعبية التي لم تتوقف على مدار أربع سنوات، رغم كل أشكال القمع والاعتقال والتعذيب، استطاعت الانتفاضة الشعبية بزخمها واستمرارها تقويض دعائم الديكتاتورية.

في عهد الحكم الفردي العسكري للشيشكلي، صدر قرابة 150 قانوناً و300 مرسوم، أجهزت على المنجزات الديمقراطية التي انتزعتها الحركة الوطنية خلال عقدين ونيف من النضال الشعبي والسياسي. فقد سيطرت الحكومة سيطرة كاملة على الخدمات المدنية والمحاكم، ومنحت المحافظين حق منع العاملين في الدولة من الاشتراك في الإضرابات والنشاطات السياسية. ومن أكثر ما يثير

دليقان: «علينا البحث عن حلول اقتصادية بوجود أو بعدم وجود العقوبات»



تحالف «تماسك»

سوريا
اليوم

البيان التأسيسي للتحالف: سوريا تحتاج إلى توافق السوريين لتحقيق مهام كبرى

هل تصنفون أنفسكم على أنكم معارضة؟

نعتقد أن توصيفات المعارض والمؤيد تنتمي حالياً إلى مرحلة سابقة، وهي أقل من حجم المهام الملقة على عاتق السوريين من السلم الأهلي، وتصليب وحدة البلاد، وحصر السلاح، وإعادة إقلاع الاقتصاد، بوجود أو عدم وجود العقوبات، وغيرها من المهام الكبرى؛ لذلك الأهمية هنا لتجميع كل الجهود وليس للتصنيفات التقليدية بين معارضة ومولاة.

موقفكم من الإدارة الجديدة؟

دعنا نوضح أولاً ما تطرق إليه ضيفك الكريم عن وجود حزب البعث ضمن التحالف، فالحقيقة أن الحزب الموجود هو حزب البعث الديمقراطي، وهو حزب معارض من سنة 1970 وليس حزب البعث الذي كان حاكماً. وبين أعضاء البعث الديمقراطي مناضلون قضوا عشرات السنوات بالسجون، مثل: المرحوم عادل نعيسة الذي قضى 25 عاماً في السجون. أما بالنسبة للتحالفات والاختلافات مع الإدارة الجديدة، فنحن نرى أنه ما زال حتى الآن هناك تلوّك بعملية المشاركة السياسية الواسعة، ينبغي التخلص منه، والتوجه بجرأة نحو مشاركة حقيقية بين السوريين، إن توحيد البلاد لا يمكن أن يتم بمنطق «فليتكلم الجميع تحت سقف القانون» على طريقة النظام السابق، وحدة البلاد تتطلب تشاركاً فعلياً لسد الثغرات والفجوات التي يتسرب منها التدخل الخارجي، الناتجة عن حالات عدم الرضا الاقتصادي الاجتماعي، ومن خلال اللعب على الأوتار الطائفية.

أنتم ترفضون التدخل الخارجي؟

طبعاً نرفض التدخل الخارجي، ولكي نحيد التدخل الخارجي لا يكفي أن نرفضه لفظاً فقط، بل يجب سد الثغرات، لأن الخارج لن يتدخل ولا يستطيع أن يتدخل حين تكون تكلفة التدخل أعلى من مكاسبه، فالتدخل الخارجي في سورية اليوم سهل جداً نتيجة وجود كم هائل من المشاكل والتراكمات، لذلك علينا إغلاق أبوابه من خلال حل المشاكل الداخلية، وتصليب وتجميع السوريين حول حلم مشترك ورؤية مشتركة للمستقبل، بحيث يكون الأمل هو من يقود سفينة السوريين، وليس الخوف والقلق والهواجس.

علينا العودة إلى نقطة الانطلاق الأساسية، وهي تشكيل سوق وطني واحد، وهذا يتطلب توافقاً وتفاعلاً عالياً بين كل السوريين، والذي يتطلب بدوره مؤتمراً وطنياً عاماً، وحكومة وحدة وطنية شاملة وواسعة وذات تمثيل وازن.

رؤية التحالف بخصوص المرحلة الانتقالية والتحديات التي تواجهها البلاد؟

لم يصغ التحالف سياساته التفصيلية بعد، لذا أستطيع أن أتكلّم بما يخص رؤية الجهة التي أمثلها وهي حزب الإرادة الشعبية، حيث نرى أن هناك ما هو إيجابي وما هو سلبي بين الإجراءات التي تقوم بها الإدارة الجديدة، ولكن السمة العامة لهذه الإجراءات برأينا أنها ما تزال أقل من المستوى المطلوب لمواجهة المخاطر التي تحيق بالبلاد؛ فهناك تدخلات خارجية واضحة، وجراح سورية لم تدمل بعد، وهناك حاجة لمشاركة سياسية واسعة وحوار حقيقي بين السوريين، لأن المشاكل التي يجب حلها هي تراكم أكثر من 50 عام، وهذا يتطلب الكثير من الحوارات والمناقشات، وليس جلسات قصيرة ومختزلة، نحن بحاجة مؤتمر يشبه المؤتمر التأسيسي عام 1919.

الأرضية المشتركة بين مكونات التحالف؟

الميزة الأساسية لهذا التحالف أنه استطاع أن يقفز فوق الانتماءات الإيديولوجية، حيث ضم اليساري والقومي والإسلامي، لأن الرأي العام المشترك بين هذه القوى والمنظمات والتجمعات المتحالفة، أن المرحلة الخطيرة التي نعيش فيها حالياً، برغم أنها مليئة بالأمل واحتمالات الانفراج والتقدم، ولكنها تحمل مخاطر كبيرة تتطلب منا أن نضع تركيزنا على الوصول إلى حكومة وحدة وطنية، وأن نضع جانباً مسألة الأثرية والأقلية السياسية، وننطلق للبحث عن حلول بمشاركة جميع القوى والكفاءات السورية، وذلك ليس بدافع من الترف الديمقراطي فقط، بل بدافع من الضرورة الموضوعية، حيث أن حجم المهام الملقة على عاتق السوريين أكبر من أن يقوم بها طرف واحد لوحده، أيًا يكن.

استضاف تلفزيون سوريا يوم الأحد 23 آذار، مهندس دليقان، أمين حزب الإرادة الشعبية، للحديث عن إطلاق تحالف المواطنة السورية المتساوية «تماسك». وفيما يلي ننشر فاسيون قسماً من الحوار، علماً أن الحوار كاملاً منشور على قناة فاسيون على يوتيوب.

إلى الخراب والقتال من جديد، ويسمح بتدخل خارجي أوسع. أو التجمع على أساس المصالح المباشرة الوطنية المشتركة للناس، وعلى أساس اجتماعي اقتصادي، وعلى أساس برامج سياسية توافقية. والأدوات المعروفة لهذا الشكل من التجمع هي الأحزاب السياسية والنقابات والتجمعات والمنظمات المدنية وما إلى ذلك...

لماذا لم تندمجوا مع مؤسسات الدولة كما جاء في إعلان النصر؟

ما المقصود بالاندماج بمؤسسات الدولة؟ هل المقصود هو عدم وجود حياة سياسية مستقلة عن السلطات أو عن الإدارة الجديدة القائمة؟ أعتقد أنه ليس هذا هو المقصود، ولكن المقصود أن تكون كل الحركات السياسية القديمة منها أو الناشئة، تعمل على أساس وطني يخدم المصالح الوطنية للشعب السوري، وإذا كان هذا القصد فعملية الاندماج جارية على قدم وساق.

الموقف من العقوبات

الاتجاه العام ضمن التحالف، هو رفض العقوبات والمطالبة برفعها، ولكن في الوقت نفسه، وكما وضح البيان التأسيسي للتحالف، فنحن لا نعمل كثيراً على رفع قريب للعقوبات، لأن جزءاً من الدول التي تفرض العقوبات على سورية، تحاول أن تكرر معنا سياسة العصى والجزرة الموجهة ضد المجتمع، وضد الإدارة الجديدة على حد سواء، لذلك ومع ضرورة المطالبة الدائمة برفع العقوبات في جميع المحافل، يجب علينا الدفع باتجاه خلق خيارات بديلة، استناداً إلى مواردنا المحلية واستناداً إلى التناقضات الدولية القائمة، فإذا كانت أمريكا لا تريد رفع العقوبات، فلنبحث عن إقامة علاقات مع المنافس الاقتصادي من كل هذا، ولنستطيع فعل أي شيء، يجب

حول المركزية واللامركزية

البيان التأسيسي لتحالف المواطنة السورية المتساوية «تماسك» لم يقل إنه يريد نظاماً لا مركزياً في سوريا. إذا قرأنا بدقة الفقرة التي وردت بها اللامركزية نجد أنها وردت ضمن الحديث عن إيجاد صيغة جديدة للعلاقة بين المركزية واللامركزية؛ حيث نوهت لضرورة وجود مركزية ضمن الدولة لعلنا أننا بحاجة لتصليب الوحدة الوطنية والجغرافية في هذه المرحلة الحساسة، ولكن يجب أن يتم ذلك عبر أعلى توافق ممكن بين السوريين عن طريق اللامركزية، أي ينبغي أن تكون هناك جوانب مركزية ضمن الدولة، وكذلك وجود جوانب لامركزية متنق عليها جميعها بين السوريين. جربنا لعقود طويلة المركزية القائمة على القهر والإجبار والقمع، وعلينا استخلاص الدروس من ذلك. الدرس الأهم: هو أن المركزية الحقيقية والوحدة الوطنية الحقيقية ينبغي أن تبنى على أساس واضحة وتوافق عال بين جميع السوريين، وعندما نتحدث عن اللامركزية لا نعني أننا نريد لامركزية قائمة على أساس طائفية، أو قومية، أو غير ذلك، بل على أساس تنموية وبمشاركة الناس المباشرة بالسلطة وإدارة شؤونها.

هل من علاقة بين اتفاق قسد والإدارة الجديدة، والتحالف؟

نعتقد أن المطلوب هو تجميع جميع الجهود والمبادرات الإيجابية بما في ذلك الاتفاق بين الإدارة الجديدة وقسد، لنصل إلى أوسع مشاركة لسوريين بكل انتماءاتهم وطوائفهم وتركيبتهم الاجتماعية؛ فالشعوب عندما تتعرض لمشاكل كبرى تلجأ إلى التجمع، لأن الفطرة السليمة للشعوب تعلمها أن الحلول الفردية غير ممكنة خاصة في الملمات، والتجمع يكون بأحد طريقتين؛ أما على أساس ما قبل الدولة الوطنية، أي الدينية والطائفية والعرقية الخ... وهذا شكل صار ومؤدٍ يقودنا

نرفض التدخل الخارجي ولكي نحيد لا يكفي أن نرفضه لفظاً فقط بل يجب سد الثغرات لأن الخارج لن يتدخل ولا يستطيع أن يتدخل حيث تكون تكلفته أعلى من مكاسبه

هل من علاقة بين وثائق اغتيال كينيدي



بتوجيه من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، تم في 17 آذار الجاري نشر سجلات تم حجبها سابقاً لتصنيفها على أنها معلومات سرية، والتي تشكل جزءاً من مجموعة سجلات حول اغتيال الرئيس الأمريكي جون كينيدي في تشرين الثاني 1963. ووفقاً لموقع **الإرشيف الوطني**، اعتباراً من 18 آذار، أصبحت السجلات متاحة للوصول إليها، إما عبر الإنترنت أو شخصياً، سواء عبر نسخة ورقية أو عبر وسائط تناظرية، في الأرشيف الوطني، ومع استمرار رقمنة السجلات، سيتم نشرها على الموقع. ووصل عدد الملفات التي تم نشرها إلى 2343، حيث يوجد ضمن كل ملف وثيقة أو أكثر، ويقدر عدد الوثائق التي تم نشرها بأكثر من 60 ألف صفحة، ووفق تقديرات بعض الباحثين، 3000 إلى 3500 ملف لا يزال غير منشور، إما بشكل كامل أو جزئي.

مركز دراسات قاسيون

أشارت معظم ردود الفعل الأولية إلى عدم وجود شيء جديد في الوثائق، أو معلومات مفيدة قد توضح الظروف المحيطة بوفاة الرئيس الأمريكي، وذلك على أساس تصفح باحثين لما تم نشره. ما يطرح السؤال حول ما الذي كان يبحث عنه الباحثون ولم يجده، ولكن الأهم، هل هناك ما تم كشفه، ولكن تقصدت الجهات الإعلامية الرئيسة عدم التحدث حوله؟

روايات عديدة...

من الروايات التي تتكرر كثيراً حول عملية الاغتيال، أن أوزوالد، الرجل الذي اغتال كينيدي، كان جندياً في البحرية الأمريكية، وانشق مغادراً إلى الاتحاد السوفيتي لأسباب أيديولوجية، وتزوج هناك قبل أن يعود إلى الولايات المتحدة، وقتل بعد يومين أثناء نقله إلى السجن، والذي تم بثه مباشرة على شاشات التلفزيون في جميع أنحاء أمريكا. وعزز قتله ظهور نظريات مؤامرة حول الحادثة، وخاصة داخل الولايات المتحدة، تراوحت من أنه كان يوجد مطلق نار ثان، إلى وجود دور للسوفييت ووكالات الاستخبارات الأمريكية، والمافيا، و«إسرائيل». وفقاً لاستطلاع رأي في عام 2023، يعتقد 65% من الأمريكيين أن اغتيال كينيدي كان مؤامرة، ويعتقد 20% منهم أن الحكومة الأمريكية شاركت فيه. من الجدير بالذكر بأن معظم الجهات الإعلامية «الإسرائيلية» في تعليقها على هذه الوثائق، ركزت على الجزئية المتعلقة بمزاعم علاقة أوزوالد بالاتحاد السوفيتي، قائلة: إن الوثائق لم تثبت أي شيء إلا هذه العلاقة، وتدعم

النظرية التي تقول: إن الاتحاد السوفيتي هو الذي كان وراء اغتيال الرئيس كينيدي. في السنوات التي تلت الاغتيال، ارتبطت المؤامرة «الإسرائيلية» ببرنامج الأسلحة النووية «الإسرائيلي»، وبحسب أصحاب هذا الرأي، كينيدي كان حريصاً على وقف برنامج الأسلحة النووية «الإسرائيلي» سريع التطور آنذاك، والذي يزعم أنه وصل إلى مرحلة الاختبار بمساعدة فرنسا عام 1960، وذلك لأن كينيدي كان يخشى أن يؤدي امتلاك «إسرائيل» للأسلحة النووية إلى سباق تسلح نووي بين خصومها في المنطقة، مما يزيد من احتمالات نشوب حرب نووية. ووفق هذه النظرية، كان دور جونسون، نائب الرئيس كينيدي وخليفته، تلقي أوامر من «إسرائيل» بقتل الرئيس. وفي **الوثائق** المتعلقة بكينيدي والتي تم نشرها في عام 2016، تبين أن كينيدي أراد مراقبة منشأة ديمونا النووية «الإسرائيلية» وضغط على حكومة رئيس الوزراء «الإسرائيلي» آنذاك بن غوريون لمنع «إسرائيل» من الحصول على أسلحة نووية. وهذا الأمر فيه حد كبير من الصحة أو المصادقية، لأن كينيدي كان، أكثر من أي رئيس آخر، من أشد المؤيدين لمنع الانتشار النووي. بما في ذلك في «إسرائيل». وقد اشتبه كينيدي في أن رفض «إسرائيل» السماح بعمليات التفتيش في منشأة ديمونا النووية كان بمثابة ستار دخاني مصمم لإخفاء برنامج سري للأسلحة النووية. وكان مركز «ويلسون» للأبحاث في واشنطن قد نشر **تقريراً** مطولاً حول هذا الموضوع في نيسان 2016.

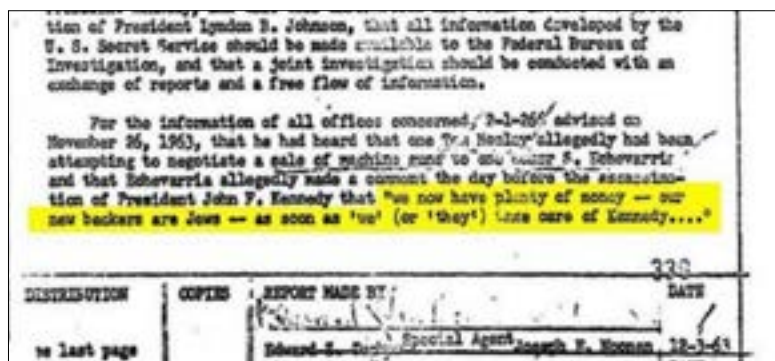
ووفق **مقالة** أخرى، «في عام 2023، أشارت معلومات إضافية إلى أن كينيدي حاول

إرسال الفيزيائي الحائز على جائزة نوبل، إيزيدور رابي، لتفقد مفاعل ديمونا. وتشير الاتصالات إلى أن الزيارة كان من المقرر تسهيلها من خلال المستشار القانوني لوزارة الخارجية الأمريكية، أبرام تشابيس، ونظيره «الإسرائيلي»، تيدي كوليك. إلا أن الجانب «الإسرائيلي» عرقل هذه المبادرة في النهاية. وذكرت المقالة ذاتها أنه «لعل الأمر الأكثر دلالة هو أمر كينيدي لوزارة العدل الأمريكية بإجبار المجلس الصهيوني الأمريكي (AZC) - سلف لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (AIPAC) - على التسجيل بموجب قانون تسجيل الوكلاء الأجانب (FARA)». كان المجلس الصهيوني الأمريكي (AZC) ممولاً مباشرة من الحكومة الإسرائيلية، وقد أثار إصرار كينيدي على الشفافية قلق المسؤولين الإسرائيليين». إضافة إلى أن «كينيدي حث إسرائيل على الامتثال لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، الذي دعا إلى حق العودة لنحو 750 ألف فلسطيني نزحوا بين عامي 1947 و1949. ولعب الضغط الأمريكي على هذه الجبهة دوراً رئيساً في كيفية إعادة إسرائيل لاحقاً لوصف طرد الفلسطينيين، وتغيير روايتها لتزعم أنهم غادروا طواعية». وما يثير الشكوك بشكل أكبر هو أن خلف كينيدي، ليندون جونسون... عكس العديد من سياسات سلفه، وأصبح واحداً من أقوى حلفاء إسرائيل في تاريخ الولايات المتحدة».

من الروايات التي تتكرر كثيراً حول عملية الاغتيال أن أوزوالد الرجل الذي اغتال كينيدي كان جندياً في البحرية الأمريكية وانشق مغادراً إلى الاتحاد السوفيتي لأسباب أيديولوجية

بعض ما كشفته الوثائق تشير بعض الوثائق من المجموعة التي تم نشرها مؤخراً إلى التوترات بين إدارة كينيدي و«إسرائيل» فيما يتعلق بالبرنامج النووي «الإسرائيلي»، وخاصة فيما يتعلق بمفاعل ديمونا، وذلك إضافة إلى المعلومات السابقة، وما تم نشره سابقاً. من ناحية أخرى، هناك عدة نقاط، بعضها أتى من الوثائق التي تم نشرها مؤخراً، والتي يمكن أن تقطع الشك باليقين بما يتعلق بدور «إسرائيلي» واضح ومباشر في اغتيال كينيدي:

- معلومة سابقة: جاك روبي، مالك الحانة والذي قتل أوزوالد، الشخص الذي اغتال كينيدي، اسمه الحقيقي كان جاكوب روبنشتاين، وهو يهودي أرثوذكسي، وبالأساس الشبهات الأساسية حوله كانت أنه قتل أوزوالد للمساعدة في التغطية على الجريمة.
- تتحدث إحدى الوثائق المتعلقة بالخدمة السرية - الوكالة المسؤولة عن حماية الرئيس وبعض المسؤولين الآخرين في الولايات المتحدة - عن وسيط أسلحة كوبي يدعى «إيشيفاريا» والذي قال قبل يوم واحد من حادثة الاغتيال، «لدينا الآن الكثير من المال . داعمونا الجدد هم اليهود . بمجرد أن نعنتي «نحن» «هم» بكينيدي». وهنا «نعنتي» تأتي بمعنى «نتخلص منه».



ومستقبل «إسرائيل» والصراع الداخلي الأمريكي؟

● إحدى الوثائق، ذكرت حرفياً أن «إسرائيل وراء اغتيال كينيدي»، وسابقاً الجزء الوحيد المخفي منها بطلب من وكالة المخابرات المركزية كان كلمة «إسرائيل».

UNANNOUNCED. HE UNDERSTOOD C/O'S AVERSION TO PHONES, AND ASKED ETHIOPIANS TAP DIPLOMATS' OFFICE AND HOME PHONES. DURING CONVERSATION WITH C/O, SUBJ TURNED ON TAPE PLAYER FOR SOUND MASKING AND EXPLAINED HIS HOME HAD NOT YET BEEN TESTED FOR BUGS (A SIMPLE TEST IS TURN OFF ALL APPLIANCES AND CHECK ELECTRIC METER, THERE IS ALSO A MORE SOPHISTICATED TEST). SUBJ PHONED SPOUSE IN CAIRO AND HAD C/O SPEAK WITH HER. SUBJ GAVE C/O TWO SMALL GIFTS (MARBLE HEAD OF NEFERTITI AND PAPYRUS PAPER PAINTING). SUBJ'S BROTHER-IN-LAW (A POLICE MAJOR) IS NO GOOD, HE ASKS HIS FATHER-IN-LAW FOR MONEY. SAUDI ATTACHE MADIE A. AL-(THAGAFI) MAY BE THE SAUDI INTEL OFFICER IN ADDIS, BUT SUBJ IS NOT YET SURE. ISRAEL IS NO GOOD; ISRAEL WAS BEHIND THE JFK ASSASSINATION. SUBJ CHEATED ON HIS WIFE ONLY THREE TIMES (ALL IN ADDIS IN THE LAST EIGHT MONTHS; HE FEELS GUILTY BUT REMAINS FOND OF HIS LOCAL GIRLFRIEND HELEN, WHOM HE DOES NOT BRING HOME FOR FEAR HIS HOUSEHOLD HELP WOULD TELL HIS SPOUSE). OWNER OF COMCORDE NIGHTCLUB SMUGGLES MERCURY (NFI), HAS GOOD CONNECTIONS AMONG ISRAELIS AND ETHIOPIAN GOVERNMENT.

SECRET



تصور شامل حول طريقة إدارة الكوكب، استناداً لمنطق التفكيك الشامل، وخاصة تفكيك روسيا وإضعاف الصين.

هذه المؤشرات وغيرها، يمكن أن تحيل على انعطاف استراتيجي في تصورات المجموعة التي يمثلها ترامب، والتي تقطع مع التصور الذي استمر قرابة 150 عاماً على الأقل في الولايات المتحدة، وحوالي أربعة قرون في أوروبا الغربية، والمستند إلى «قوة الدول المحيطية» وضرورة هيمنتها على العالم القديم بشكل مباشر عسكرياً واقتصادياً... ويبدو أن مجموعة ترامب قد وصلت إلى قناعة راسخة، بأن هذا المطلب لم يعد ممكناً ولم يعد قابلاً للتحقيق، وباتت تسعى نحو التكيف عبر الانكفاء الجزئي، وإعادة توزيع الموارد المترجعة، بما فيها العسكرية، بما يخدم هذا الانكفاء.

موقع «إسرائيل» ضمن هذا التصور، يجعلها فائضة عن السياق؛ لأن استمرارها مقرون بـ«الشرق الأوسط الجديد» الذي لم يعد قابلاً للتحقيق من وجهة نظر ترامب ومجموعته، ما يعني أن بقاء «إسرائيل» نفسه بات موضع بحث جدي.

كشف وثائق تشير بأصابع الاتهام بشكل مباشر لـ«إسرائيل»، من وجهة نظر مجموعة ترامب، لا يخص «إسرائيل» نفسها، بقدر ما يخص المعركة الداخلية التي يخوضها؛ فإتهام «إسرائيل» بقتل واحد من أكثر الشخصيات المحبوبة في التاريخ الأمريكي، وبشكل علني، يعني خلق اصطفاغ حاد في الشارع الأمريكي ضد أيك، وضد الفيدرالي، وضد المؤسسات المختلفة المرتبطة بـ«الدولة العميقة»، ويعني ضمناً التحضير لضربات أشد قسوة وحسماً تجاه هذه «الدولة»...

لماذا الآن؟ وفي أي سياق؟

المراقب للسلوك العام لترامب، وخاصة الخطوات الأكثر حساسية التي يقوم بها، بعيداً عن طريقته المعتادة لتغطية كل شيء بمزيج من الكوميديا والتصريحات الصاخبة، يمكنه أن يلحظ تراكمات في اتجاه محدد... ضمن هذا التراكم، يمكن إيراد ما يلي:

1- إرغام ننتياهو على الوصول إلى وقف لإطلاق النار، وحتى مع عودة إطلاق النار التي جرت خلال الأيام القليلة الماضية، فإنها عودة مؤقتة لا يمكنها الاستمرار طويلاً، ولا يمكنها بطبيعة الحال إنقاذ ننتياهو، إلا مؤقتاً.

2- كان قد سبق لترامب أن نشر على حسابه الشخصي على موقع إكس فيديو لجيفري ساكس يشتم فيه ننتياهو، ويتهمه بأنه يريد جر الولايات المتحدة لحروب لا تنتهي في الشرق الأوسط، واكتفى ترامب بمشاركة الفيديو دون أي تعليق، بما يعني أنه موافق على مضمونه.

3- الهجوم الكاسح على الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID والتي تعمل بوصفها ذراعاً أساسية في يد لا الدولة العميقة الأمريكية فحسب، بل وضمونها الاتجاه الصهيوني خصوصاً.

4- التهديد بفتح ملف مخزون الذهب في الاحتياطي الفيدرالي، والذي يعتبر قدس الأقداس بالنسبة للسياسة الدولية العالمية، وللسياسات المشددة بمختلف أشكالها بما فيها العسكرية والأمنية.

5- الدفع نحو وقف الحرب في أوكرانيا والاتفاق مع روسيا، وصولاً حتى إلى الحديث عن قرب رفع العقوبات عنها. والملف الأوكراني يشكل أحد الاستثمارات الأساسية للصهيونية العالمية بوصفه جزءاً عضوياً من

● كان روبن إيغرون، عميل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية المكلف بقراءة بريد أوزوالد، يهودياً أرثوذكسياً، كتب لاحقاً تحليلات موسعة لأساليب التجسس الواردة في التوراة، وانتقل إلى «إسرائيل» بعد تقاعده. وغير واضح ما إذا كانت هذه المعلومة

في الوثائق الجديدة أم كشفت سابقاً. ● تكشف وثائق تم إخفاء أجزاء منها سابقاً، أن عميل وكالة المخابرات المركزية المسؤول عن أوزوالد، جيمس جيه أنجليتون، نقل أسرار الأسلحة النووية إلى «إسرائيل» في مخالفة لأوامر كينيدي.



استمرار «إسرائيل» مقرون بـ«الشرق الأوسط الجديد» الذي لم يعد قابلاً للتحقيق من وجهة نظر ترامب ومجموعته ما يعني أن بقاءها نفسه بات موضع بحث جدي

● إحدى الوثائق تقول، «إدراكاً منهم أن نفوذهم وسلطتهم في الولايات المتحدة يعتمدان على أصوات اليهود، أقدم الصهاينة على اغتيال الرئيس الشجاع الذي كان على وشك تدمير أسطورتهم. اغتياله تحذير لبقية القادة الشرفاء».

Behind the mysterious crime is a carefully plotted Zionist conspiracy. Review of the secret and overt Zionist criminal conspiracies against Lord HOWEEN BERENSDOTTE, the Egyptian and German scientists, as well as the terrorist method adopted in kidnaping EICMAN and many others, provides the evidence to question the position of their secret organizations. The late President was likely to win the coming presidency elections without supplicating the Zionist sympathy or seeking the Jews votes. Aware of the fact that their influence and power in the United States are based upon the Jews votes, the Zionists murdered the courageous President who was about to destroy that legend of theirs. His assassination is a warning to the rest of the honorable leaders.

Reveal their conspiracy to the supreme judgement of the world. Be careful, you are the hope of the Palestinians.



الصناعة الوطنية في مواجهة الإغراق والمنافسة غير العادلة



تعد الصناعة الوطنية إحدى أهم ركائز الاقتصاد السوري، حيث تساهم في توفير فرص العمل، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وتعزيز النمو الاقتصادي. ومع ذلك، تواجه الصناعة السورية تحديات كبيرة نتيجة سياسة السوق الحر، وإنهاء الدعم، وتخفيض الرسوم الجمركية، بالتوازي مع انتشار ظاهرة التهريب والإغراق، مما أثر بشكل كبير على قدرة المنتجين المحليين على المنافسة.

كيف يؤثر التهريب والإغراق على الصناعة المحلية؟

تدفع البضائع المستوردة والمهريّة، وإغراق الأسواق بأسعار منخفضة، يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للصناعات المحلية بحيث يصعب عليها بيع منتجاتها بأسعار تغطي تكاليف الإنتاج، ما يضعف أرباحها ويؤدي إلى تقليص استثمارات.

عندما تعجز المصانع عن تحقيق أرباح بسبب الإغراق، فإن بعضها يضطر للإغلاق، مما يؤدي إلى فقدان العمال لوظائفهم. إغلاق المنشآت الصناعية يؤدي إلى فقدان آلاف العمال ووظائفهم، مما يزيد من معدلات البطالة في البلاد، خاصة في ظل محدودية الفرص البديلة.

مع انخفاض الإنتاج المحلي وازدياد الاعتماد على المنتجات المهريّة والمستوردة، ترتفع الحاجة إلى العملات الأجنبية لاستيراد السلع، ما يفاقم أزمة النقد الأجنبي في البلاد ويستنزفه.

تداعيات تراجع الصناعة الوطنية على الاقتصاد الوطني

إذا استمرت هذه التحديات، فإن نتائجها السلبية لن تقتصر على قطاع الصناعة فقط، بل ستمتد إلى الاقتصاد السوري بأكمله، من خلال:

زيادة الاعتماد على الاستيراد، مما يؤدي إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري. انخفاض الإيرادات الضريبية، بسبب تراجع الإنتاج المحلي وإغلاق المصانع.

هذه التحديات لم تقتصر على أصحاب المنشآت الصناعية، بل امتدت آثارها لتشمل العمالة والاقتصاد الوطني بشكل عام.

سياسة السوق الحر وتأثيرها على الصناعة السورية

اعتمدت حكومة تسيير الأعمال سياسات الانفتاح والتحرير الاقتصادي تحت عنوان الاقتصاد الحر التنافسي، مع إنهاء الدعم للصناعات المحلية وتخفيض الرسوم الجمركية على بعض الواردات، ما أدى إلى دخول سلع أجنبية بأسعار منافسة بشكل غير متكافئ مع المنتجات المحلية.

ورغم أن سياسة السوق الحر تتيح للمستهلكين خيارات أوسع كما يفترض، مع عدم ضمان ذلك وخاصة ناحية المواصفة والجودة، إلا أنها تضر بالصناعات المحلية عندما لا تكون هناك حماية كافية لها.

التهريب والإغراق... خطر يهدد الإنتاج المحلي

يعد التهريب والإغراق من أكبر العقبات التي تواجه الصناعة المحلية بالمرحلة الراهنة، حيث يتم إدخال بضائع أجنبية بأسعار أقل من كلفتها الحقيقية في السوق المحلية، ما يجعل المنافسة بين المنتج المحلي والمستورد غير متكافئة.

ويؤدي ذلك إلى تراجع الطلب على المنتجات الوطنية، ما يضطر العديد من المصانع إلى تخفيض إنتاجها، أو حتى إغلاقها.

تشجيع التصدير من خلال تقديم تسهيلات للمصدرين، وتوقيع اتفاقيات تجارية تعزز قدرة المنتجات السورية على دخول الأسواق الخارجية. تحفيز الابتكار والجودة لضمان قدرة المنتجات المحلية على المنافسة من خلال تحسين جودتها، وتقديم منتجات مبتكرة تلبي احتياجات المستهلكين.

تدهور مستوى المعيشة، نتيجة تراجع فرص العمل وارتفاع الأسعار. تقلص قطاع التصدير، حيث تفقد سورية أسواقها الخارجية لصالح منتجات دول أخرى، مما يؤدي إلى خسارة عوائد مهمة من العملة الصعبة.

كيف يمكن حماية الصناعة الوطنية؟

لحماية الصناعة الوطنية، لا بد من اتخاذ إجراءات فعالة، منها:

تشديد الرقابة على التهريب، من خلال تعزيز المراقبة على المعابر الحدودية والأسواق المحلية، لمنع دخول البضائع المهريّة. فرض رسوم جمركية عادلة على السلع المستوردة لمنع الإغراق وحماية المنتجات المحلية من المنافسة غير العادلة. تقديم حوافز للصناعات مثل دعم الطاقة، وتخفيض الضرائب، وتوفير القروض الميسرة.

التحديات الخطرة ودور الحكومة

الصناعة الوطنية السورية تواجه تحديات خطيرة بسبب الإغراق والتهريب، مما يهدد الاقتصاد الوطني بشكل مباشر. ولتفادي تفاقم الأزمة، يجب على الحكومة اتخاذ إجراءات فورية لحماية الإنتاج المحلي، ودعم الصناعيين، والحد من الاستيراد غير المنظم، لضمان استمرار القطاع الصناعي كأحد ركائز التنمية الاقتصادية في سورية.

في دمشق ازدحام السيارات أزمة خانقة تتفاقم بلا حلول



غياب الرقابة والمحاسبة

ما يزيد المشكلة تعقيداً هو غياب أي رقابة فعلية أو إجراءات محاسبة ضد المخالفين.

فالتجار وأصحاب المعارض يفرضون سيطرتهم على الشوارع والأرصعة دون أي اعتبار لحقوق السكان، مستغلين ضعف المتابعة من الجهات الرسمية. بل إن بعضهم يتجاوز الحدود عبر توسيع معارضهم على حساب المساحات العامة، مما يعكس حالة من الفوضى والإهمال.

إهدار المياه

في تنظيف السيارات

إلى جانب مشكلة الاكتظاظ، يبرز جانب آخر لا يقل خطورة وهو هدر المياه. إذ يقوم أصحاب معارض السيارات بتنظيف وتلميع المركبات المعروضة يومياً، مستخدمين كميات كبيرة من المياه التي تهدر بلا حساب.

يحدث هذا في ظل أزمة مياه خانقة تعاني منها دمشق، حيث يواجه المواطنون انقطاعات متكررة للمياه، بينما تُستهلك الموارد المتاحة على أمور يمكن تفاديها أو تقنينها.

التداعيات السلبية والحلول الممكنة

هذه الفوضى في تنظيم حركة

تشهد دمشق ازدحاماً مرورياً خانقاً لم يسبق له مثيل، حيث تكتظ الشوارع الرئيسية والفرعية وحتى الأزقة والأرصعة بالسيارات، وعلى عدة أرتال، الأمر الذي يزيد من معاناة السكان في التنقل والبحث عن أماكن لركن سياراتهم.

ومع تفاقم هذه الظاهرة، يلاحظ انتشار غير مسبوق لمعارض بيع السيارات، القديمة والحديثة، والتي أصبحت تحتل مساحات واسعة في المناطق السكنية، ما يزيد الطين بلة.

معارض السيارات واستغلال المساحات

في السابق، كانت معارض بيع السيارات تتركز في مناطق محددة، ولكن اليوم أصبح انتشارها يطل غالبية الأحياء السكنية مثل المزعة، مساكن برزة، القصور والتجارة، والزاهرة وغيرها.

هذا التمدد غير المنظم لمعارض السيارات أدى إلى تقليص المساحات المخصصة لوقوف سيارات السكان، مما يدفعهم إلى ركن مركباتهم في أماكن غير مخصصة لذلك، منتسبين في عرقة المرور وخلق مشاكل مستمرة فيما بينهم ومع الجهات المعنية، التي يبدو أنها غائبة عن المشهد تماماً.

ولمعالجة هذه الأزمة، لا بد من اتخاذ إجراءات صارمة تشمل: تعزيز الرقابة من قبل الجهات المختصة «شرطة المرور وشرطة المحافظة» لضبط المخالفات.

فرض قوانين تنظيمية تحد من انتشار معارض السيارات في المناطق السكنية. توفير بدائل مناسبة بعيدة عن الأحياء السكنية لعرض السيارات، وإعادة إحياء مشروع منطقة الدوير لمعارض السيارات.

تقنين استخدام المياه وفرض غرامات على الإسراف في استخدامها. استخدام المساحات العامة، حيث يتم استغلالها لصالح فئة قليلة على حساب المجتمع ككل.

تساؤلات مشروعة

إن استمرار هذا الوضع بلا حلول جذرية لن يؤدي إلا إلى مزيد من التدهور في نوعية الحياة داخل المدينة، مما يستدعي استجابة عاجلة من قبل الجهات المعنية للحفاظ على النظام والعدالة في استخدام المساحات والموارد العامة. فمتى ستتحرك الجهات المسؤولة لمعالجة هذه الفوضى المتزايدة؟ أم إن هذه الفوضى ستبقى واقعاً مفروضاً على سكان دمشق دون حلول تلوح في الأفق؟

واقع مرير... أطفال سورية في قلب المأساة

تستمر معاناة السوريين بعد أكثر من عقد من الحرب، حيث يتجلى التأثير الأكبر على الأطفال الذين نشأوا في بيئة مليئة بالفقر والعنف والتشريد.



التعليم...

الحلم المفقود لملايين الأطفال

التعليم في سورية هو أحد أكبر ضحايا الحرب، حيث تشير التقارير إلى أن 40% من المدارس مغلقة، ما يجعل 2,4 مليون طفل خارج العملية التعليمية.

هذا الواقع يهدد مستقبل جيل كامل من السوريين الذين يكبرون دون فرص للتعليم والتطور، مما يضع البلاد في دوامة مستمرة من الجهل والتخلف، ويقلل من إمكانية إعادة إعمارها بجهود محلية مستقبلاً.

مخاطر الألغام...

الموت الكامن في الأرض

من بين التحديات الكبرى التي يواجهها السوريون اليوم، يظهر خطر الألغام ومخلفات الحرب الأكثر رعباً، حيث يقدر أن 5 ملايين طفل معرضون للخطر بسبب هذه المخلفات المنتشرة في مختلف المناطق.

فالألغام المزروعة في الأراضي الزراعية والطرق والمناطق السكنية تواصل حصد الأرواح وتشكل عائقاً رئيسياً أمام عودة الحياة إلى طبيعتها، خاصة في الأرياف والمناطق التي كانت ساحات للمعارك.

ما بعد الأسد... الآمال والمسؤوليات

مع سقوط سلطة الأسد، تتزايد الآمال لدى السوريين في الخلاص من أزماتهم المتراكمة، إلا أن هذا الأمل مرتبط بقدرته الحكومة المؤقتة على تحمل مسؤولياتها في إدارة

فوقاً لتقرير حديث لمنظمة اليونيسيف، ولد 75% من أطفال سورية، أي نحو 10,5 ملايين طفل، خلال سنوات الحرب، مما يعني أنهم لم يعرفوا سوى واقع الصراع وعدم الاستقرار. هذه النشأة في ظل الفوضى السياسية والاقتصادية والاجتماعية جعلتهم أكثر عرضة للاستغلال والانتهاكات، مثل عمالة الأطفال والزواج المبكر، وهي حلول قسرية تلجأ إليها الأسر بسبب الوضع الاقتصادي المتدهور.

الأزمة الاقتصادية

وانعكاساتها على المجتمع

معيشة السوريين باتت أكثر صعوبة مع وصول نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى 90%، مما يضطر الكثير من العائلات إلى اتخاذ قرارات مؤلمة لضمان البقاء. فغياب فرص العمل وانخفاض مستوى الدخل جعلاً تأمين الاحتياجات الأساسية أمراً شبه مستحيل، خاصة مع انهيار العملة وارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود.

إلى جانب ذلك، تعاني البنية التحتية للبلاد من انهيار شبه كامل، حيث تعمل محطات المياه بأقل من نصف طاقتها، ما يجعل الحصول على مياه نظيفة تحدياً يومياً. كما أن 70% من مياه الصرف الصحي غير معالجة، ما يزيد من المخاطر الصحية وانتشار الأمراض، خاصة بين الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد، حيث يقدر عددهم بأكثر من 500 ألف طفل دون سن الخامسة.

فالجهاز المسؤولة تتحمل واجب إزالة الألغام، والعمل مع المنظمات الدولية لتطهير الأراضي بأسرع وقت، إلى جانب تقديم الرعاية الصحية والنفسية للمصابين والناجين من هذه الكارثة.

الأمل رغم الجراح

رغم القسوة التي عاناها السوريون خلال السنوات الماضية، لا يزال الأمل في مستقبل أفضل قائماً.

يتطلب تحقيق هذا المستقبل جهوداً جبارة من السوريين بقواهم السياسية والاجتماعية بالتعاون مع الحكومة المؤقتة والمجتمع الدولي للنهوض بسورية من جديد، بعد أن أصبحت الفرصة سانحة لذلك بعد سقوط سلطة الأسد، لإعادة بناء سورية على أسس العدالة والتنمية والكرامة الإنسانية، بعيداً عن القمع والإقصاء والفوضى التي عاشتها البلاد لعقود.

البلاد وإعادة بناء ما دمرته الحرب.

ويمكن تخصيص ذلك بالتعاون الهامة التالية: المسؤولية السياسية والاقتصادية، فمن الضروري أن تعمل الحكومة المؤقتة على تقديم خطط اقتصادية واقعية تعزز من فرص العمل، وتخفف من حدة الفقر، من خلال دعم المشاريع الصغيرة، وجذب الاستثمارات، وتحقيق الاستقرار النقدي. كما يجب أن يكون هناك اهتمام عاجل بملف التعليم وإعادة تأهيل المدارس، وتوفير بيئة تعليمية آمنة للأطفال بعيداً عن تأثيرات الحرب.

إعادة تأهيل البنية التحتية والمياه، فتوفير الخدمات الأساسية مثل المياه النظيفة والصرف الصحي والكهرباء يعد من أولويات إعادة الإعمار، حيث تحتاج البلاد إلى مشاريع مستدامة في قطاعي المياه والطاقة لضمان عدم تفاقم الأزمات الصحية والبيئية، إزالة الألغام وإعادة تأهيل المتضررين،

المشاريع التركية في سورية فرص اقتصادية ومخاوف سيادية



هذه المشاريع من زاويتين: الزاوية الأولى هي الفوائد المحتملة، والتي يمن تلخيصها بالآتي: تحسين البنية التحتية المدمرة، خاصة في قطاعات النقل والاتصالات.

الاستفادة من التقنيات التركية المتقدمة في إدارة المطارات والموانئ.

توفير خدمات إنترنت متطورة، خاصة مع تراجع البنية التحتية للاتصالات خلال سنوات الحرب.

تعزيز الترابط مع شبكة النقل الإقليمية، مما قد يساهم في تنشيط الاقتصاد السوري.

أما الزاوية الثانية فتتمثل بالمخاوف والتحديات، والتي يمكن تلخيصها بالنقاط الآتية:

هيمنة تركية متزايدة على القطاعات الحيوية في سورية، مما قد يضعف الاستقلالية السيادية.

غياب الشفافية والمعلومات المحلية حول هذه المشاريع، إذ إن السوريين يكتشفون خطط إعادة إعمار بلادهم عبر تصريحات المسؤولين الأتراك ووسائل الإعلام التركية، في ظل غياب أي توضيحات رسمية من الجهات السورية.

احتمال أن يكون لهذه المشاريع بعد استراتيجي يخدم المصالح التركية على حساب المصالح السورية، ولا سيما في ضوء ارتباطها بمشروع «طريق التنمية» الذي يعزز النفوذ

في ظل التحولات المحلية والإقليمية المتسارعة، برزت تركيا كلاعب رئيسي في مشهد إعادة الإعمار والبنية التحتية في سورية، حيث أعلن وزير النقل والبنية التحتية التركي، عبد القادر أورال أوغلو، عن استعداد أنقرة لنقل خبراتها إلى سورية في مجالات الاتصالات، النقل، والخدمات اللوجستية.

وتحدث الوزير عن استعداد تركيا لتزويد سورية بكامل بنيتها التحتية للإنترنت، بالإضافة إلى مقترحات تشغيل ميناء سوري عبر مستثمر تركي، وتأهيل مطار دمشق الدولي، وترميم خطوط السكك الحديدية، وصيانة الطائرات.

أهمية هذه المشاريع وأهدافها

تتزامن هذه المشاريع مع الحديث عن «طريق التنمية»، المشروع الاستراتيجي الذي تخطط له تركيا، والذي يربط ميناء الفاو العراقي بالحدود التركية، وينظر إليه كقناة حيوية تربط بين آسيا وأوروبا، مما يعزز الدور التركي كمركز إقليمي للنقل والتجارة.

في هذا السياق، يبدو أن أنقرة تعمل على توسيع نطاق نفوذها اللوجستي عبر سورية، سواء من خلال إعادة تأهيل البنية التحتية، أو من خلال التحكم جزئياً في منظومة الاتصالات والموانئ.

وبالنسبة لسورية، يمكن النظر إلى

إن استمرار الإعلان عن هذه المشاريع عبر القنوات التركية فقط، دون مشاركة فاعلة من الجانب السوري، يثير القلق حول مدى استقلالية القرار الاقتصادي السوري، ويفتح الباب أمام تساؤلات حول من يرسم فعلياً مستقبل البلاد. لذلك، يبقى السؤال الأهم: هل ستكون هذه المشاريع خطوة نحو إعادة الإعمار الحقيقي، أم إنها ستكرس مزيداً من الاعتماد على تركيا، على حساب السيادة السورية؟

واختصاراً نقول إن المشاريع الوطنية الاستراتيجية تحتاج إلى توافق وطني طريقه المفتوح هو عقد المؤتمر الوطني العام وصولاً إلى دستور جديد وسلطة منتخبة من الشعب ولصالحته والمصلحة الوطنية.

على مستقبل الاقتصاد السوري. إن استمرار هذا النهج يكرس حالة من فقدان الثقة بين المواطنين والمؤسسات الرسمية المحلية، حيث يصبح السوريون متلقين للأخبار عن بلادهم من الخارج بدلاً من أن يكونوا شركاء في صنع القرار كما يفترض.

بين الحاجة إلى التنمية والسيادة الوطنية

لا شك أن سورية بحاجة ماسة إلى مشاريع إعادة الإعمار، وتحسين البنية التحتية، وإعادة ربط نفسها بالاقتصاد الإقليمي والعالمي.

ومع ذلك، فإن أي مشروع يُطرح يجب أن يكون في إطار رؤية وطنية واضحة، تأخذ بعين الاعتبار المصالح السورية أولاً.

التركي في المنطقة. تهميش الدور السوري في تحديد أولويات المشاريع، مما قد يؤدي إلى فرض أجندة اقتصادية لا تتماشى مع الاحتياجات الفعلية للسوريين.

غياب المصدر المحلي أزمة شفافياً أم تهميش متعمد؟

أحد الجوانب الأكثر لفتاً للنظر في هذه المشاريع هو الطريقة التي يتم الإعلان عنها، حيث تأتي المعلومات عبر المسؤولين الأتراك والإعلام التركي، في حين أن الجهات السورية الرسمية تبقى صامتة، أو على الأقل غير واضحة في مواقفها.

هذا الغياب يطرح تساؤلات حول مستوى الشفافية والتواصل الحكومي مع المواطنين، خاصة وأن هذه المشاريع تؤثر بشكل مباشر

أزمة أدوية السرطان وضرورة الحلول المستدامة بدلاً من الاستغاثة المستمرة



تواجه سورية أزمة حادة ومزمنة في توافر أدوية السرطان، مما يهدد حياة آلاف المرضى في جميع أنحاء البلاد. بتاريخ 26 آذار 2025، أطلقت وزارة الصحة السورية نداء استغاثة عاجل لتوفير هذه الأدوية الأساسية، محذرة من كارثة صحية وإنسانية وشيكة. ورغم أهمية هذه النداءات وضرورتها في ظل الظروف الحالية، إلا أن الحل المستدام لا يمكن أن يكون في استمرار الاستجداء والاعتماد على المساعدات، بل يتطلب دوراً فاعلاً من الدولة والحكومة ووزارة الصحة بالتعاون مع المعامل الوطنية، سواء العامة أو الخاصة، لإنتاج أدوية السرطان محلياً، إلى جانب الأدوية الحيوية الأخرى، خاصة لعلاج الأمراض الخطيرة والمزمنة.

واقع مرضى السرطان في سورية

يعيش مرضى السرطان في سورية ظروفًا صعبة تتسم بندرة الأدوية، وارتفاع تكاليف العلاج، وضعف الخدمات الطبية. يضطر العديد من مرضى السرطان إلى الانتظار إلى شهور طويلة للحصول على الجرعات اللازمة، بينما يلجأ البعض إلى شراء أدوية مهربة بأسعار باهظة، ما يعرضهم لخطر الأدوية المغشوشة وغير المضمونة. ومع نقص الأسرة في المستشفيات العامة المتخصصة، يواجه المرضى معاناة مضاعفة، في ظل أزمة اقتصادية خانقة تجعل العلاج الفعّال في المشافي الخاصة والمكلفة خارج متناول الكثيرين.

الحاجة إلى تصنيع أدوية السرطان محلياً

للحد من الأزمة وتقليل الاعتماد على الاستيراد المكلف، من الضروري العمل على تعزيز تصنيع أدوية السرطان داخل سورية. فرغم افتتاح أول مصنع محلي لإنتاج هذه الأدوية في عام 2019، إلا أن الإنتاج لا يزال غير كافٍ لتلبية الطلب المتزايد. على ذلك فإن دعم هذه المبادرات وتوسيع نطاقها بات ضرورة ملحة لضمان توفر العلاج لجميع المرضى بأسعار مقبولة.

دعم المعامل الوطنية وتذليل الصعوبات

إن النهوض بصناعة الأدوية، خاصة لعلاج الأمراض الخطيرة، يتطلب جهوداً متكاملة تشمل: توفير التمويل من خلال دعم المصانع الوطنية بقروض ميسرة وتسهيلات مالية لتطوير الإنتاج. تحديث البنية التحتية عبر تزويد المصانع بالتقنيات الحديثة والمعدات اللازمة لضمان جودة الأدوية. تدريب الكوادر وتأهيل العاملين في مجال تصنيع الأدوية وفق المعايير الدولية. تسهيل الإجراءات وتبسيط عمليات تسجيل

التحديات المالية للمرضى الفقراء

تشكل تكلفة علاج السرطان عبئاً ثقیلاً على الأسر ذات الدخل المحدود والمفقرة، حيث ارتفعت أسعار الجرعات إلى مستويات غير مسبوقة، ما يجعل الحصول على العلاج أمراً شبه مستحيل بالنسبة للكثيرين. كما أن غياب برامج دعم حقيقية ومستدامة تزيد من معاناة المرضى، الذين يواجهون خطر تدهور حالتهم الصحية بسبب عدم القدرة على الاستمرار في العلاج.

الأدوية ومنح التراخيص لتسريع الإنتاج.

ضرورة تخفيض التكاليف لضمان استدامة الإنتاج

يمكن تحقيق ذلك عبر: الإعفاءات الضريبية ومنح حوافز ضريبية للمصانع المحلية المنتجة للأدوية الحيوية. دعم المواد الخام وتوفيرها بأسعار مدعومة لضمان إنتاج مستدام وبأسعار مناسبة. تعزيز الشراكات من خلال التعاون مع شركات عالمية لنقل التكنولوجيا وتطوير الصناعة الدوائية المحلية.

نحو سياسة دوائية وطنية مستقلة

لا يمكن لسورية أن تبقى رهينة نداءات الاستغاثة والمساعدات الخارجية لتأمين الأدوية الأساسية. لذلك لا بد من تبني سياسة دوائية وطنية تعتمد على التصنيع المحلي، لضمان الأمن الدوائي، وتخفيف الأعباء عن المرضى، وتأمين علاج مستدام للسرطان والأمراض المزمنة. ويتطلب تحقيق هذا الهدف تكاتف الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص، وتحويل قطاع صناعة الأدوية إلى أولوية وطنية، لضمان حصول كل مريض على العلاج اللازم في الوقت المناسب.

أزمة الصرافات معاناة متفاقمة للمواطنين والمتقاعدين



فالكثير منهم يعاني من أمراض مزمنة تجعل الوقوف فترات طويلة خطراً على صحتهم، ومع ذلك لا يجدون بديلاً سوى الاستمرار في الطابور أو العودة لاحقاً لمحاولة جديدة، مما يعني إرهاقاً جسدياً ونفسياً إضافياً. يقول أحد المتقاعدين في أحد الطوابير أمام صراف تجاري معطل: «أعاني من السكري وضغط الدم، ومع ذلك يجب أن أقف ساعات للحصول على راتب لا يكفي حتى لشراء أدويتي. في كل مرة أعود إلى المنزل دون أن أتمكن من السحب، أشعر أنني بلا كرامة، وكأننا متسولون ننتظر الصدقة».

التداعيات الاقتصادية والاجتماعية

لا تقتصر آثار هذه الأزمة على الجانب المعيشي فقط، بل تمتد إلى الاقتصاد المحلي أيضاً، حيث يؤدي نقص السيولة وصعوبة السحب إلى ضعف القدرة الشرائية للمواطنين وتأخرهم في سداد التزاماتهم المالية. كما أن الموظفين يضطرون إلى التغيب عن أعمالهم أو التأخر بسبب الوقت الطويل الذي يقضونه أمام الصرافات، مما ينعكس سلباً على الإنتاجية في مختلف القطاعات.

هل من مخرج لهذه الأزمة؟

أمام هذه الأزمة المستمرة، لا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيف من معاناة المواطنين، ومن أبرز الحلول الممكنة: زيادة عدد الصرافات العاملة وصيانتها الدورية لضمان بقائها قيد الخدمة طوال الوقت. توفير سيولة نقدية كافية لتجنب نفاذ الأموال سريعاً من الصرافات.

أسباب الأزمة مزيج من الأعطال ونقص السيولة

تتعدد الأسباب التي أدت إلى تفاقم أزمة الصرافات، ومن أبرزها: قلة عدد الصرافات العاملة، حيث يعاني العديد من الصرافات من أعطال متكررة، وغالباً ما تخرج عن الخدمة أياماً أو حتى أسابيع دون صيانة سريعة. نقص السيولة النقدية، فقد باتت مشكلة نقص الأموال في الصرافات ذريعة إضافية تزيد من المعاناة، حيث يجد المواطنون أنفسهم أمام صرافات فارغة أو لا تتيح سوى سحب مبالغ محدودة.

السقف المحدد للسحب، فتحديد سقف يومي للسحب زاد من الضغط على الصرافات، إذ يضطر المواطن إلى العودة أكثر من مرة للحصول على كامل راتبه. التأخير في تغذية الصرافات، فالكثير من الصرافات تترك دون تغذية بالأموال لفترات طويلة، مما يزيد من الازدحام عند القليل من الصرافات العاملة. انقطاع الكهرباء وسوء شبكة الاتصالات، حيث تتسبب هذه العوامل في تعطل الكثير من الصرافات، أو توقفها المؤقت أثناء محاولة المواطنين السحب.

المتقاعدون وكبار السن معاناة مضاعفة في طوابير طويلة

تتفاقم هذه الأزمة بشكل خاص بالنسبة للمتقاعدين وكبار السن، الذين يضطرون للانتظار لساعات طويلة في ظروف غير مريحة، وأحياناً في طقس شديد البرودة أو الحرارة.

تشهد العاصمة دمشق، كما بقية المحافظات

السورية، أزمة حادة في الصرافات الآلية التابعة للمصرفين العقاري والتجاري. فقد أصبحت مشاهد الطوابير الطويلة أمام الصرافات مشهداً يومياً يعكس حجم المشكلة التي يعاني منها المواطنون، ولا سيما الموظفون والمتقاعدون الذين يعتمدون على هذه الصرافات لسحب رواتبهم الشهرية.

الحاجة إلى إجراءات تحترم كرامة الناس أزمة الصرافات في سورية ليست مجرد مشكلة تقنية أو إدارية، بل تعكس عمق الأزمات الاقتصادية والمعيشية التي تواجه المواطن يومياً. ففي ظل غياب حلول جذرية، تبقى الطوابير الطويلة ومعاناة المواطنين - ولا سيما المتقاعدين - مشهداً مؤلماً يتكرر كل شهر، في انتظار إجراءات فعلية تحترم كرامة الناس وتخفف عنهم أعباء الحياة.

رفع سقف السحب اليومي ليتمكن المواطن من الحصول على راتبه كاملاً دون الحاجة إلى العودة عدة مرات. تفعيل حلول بديلة مثل الدفع الإلكتروني وزيادة عدد نقاط البيع التي تقبل البطاقات المصرفية لتخفيف الضغط على الصرافات.

توفير مراكز خاصة للمتقاعدين وكبار السن تمكنهم من الحصول على رواتبهم دون الحاجة للوقوف ساعات طويلة.

مؤشر قاسيون: انخفاض القدرة الشرائية للأسرة

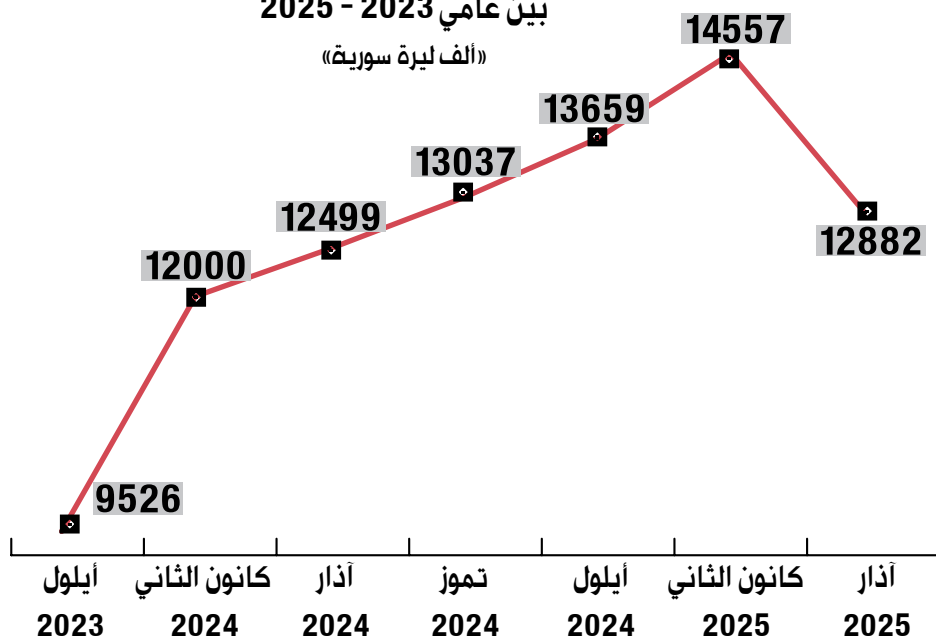
مع انتهاء الربع الأول من عام 2025، سجّل «مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة» انخفاضاً في وسطي تكاليف المعيشة لأسرة سورية مكونة من خمسة أفراد، مدفوعاً بتراجع ملحوظ في أسعار الغذاء. وقد بلغ وسطي التكاليف نحو 12,8 مليون ليرة سورية، فيما قدر الحد الأدنى لتكاليف المعيشة بـ 8,051,604 ليرة. إلا أن هذا الانخفاض، ورغم أهميته النسبية، يتوازى مع تدهور متواصل في المستوى المعيشي، إذ لا يزال الحد الأدنى للأجور ثابتاً عند 278,910 ليرة سورية شهرياً، ما يعكس فجوة شاسعة بين الدخل والإنفاق الضروري. وتتفاقم هذه الفجوة مع تزايد أعداد المتضررين من انقطاع الرواتب وارتفاع معدلات البطالة، في ظل تسارع عمليات «إعادة الهيكلة» التي تزج بالمزيد من العاملين إلى صفوف البطالة، دون وجود بدائل اقتصادية فعالة حتى الآن.



وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية من خمسة أفراد

بين عامي 2023 - 2025

«الف ليرة سورية»



كانون الثاني 2025. في المقابل، ارتفعت أسعار الفواكه الموسمية بنسبة 6,9%، إذ انتقل سعر 60 غرام منها من 2,233 ليرة في بداية عام 2025، إلى 2,400 ليرة في نهاية آذار. أما الأرز، فقد انخفض بنحو 133%، منتقلاً من 70 غرام منه يومياً من 1,960 ليرة في بداية كانون الثاني، إلى 840 ليرة في نهاية آذار.

تكاليف الحاجات الأخرى الضرورية: 4,8 مليون

ارتفعت تكاليف الحد الأدنى للحاجات الضرورية الأخرى التي تشكل 60% من مجموع تكاليف المعيشة (مثل السكن والمواصلات والتعليم واللباس والصحة وأدوات منزلية واتصالات... وغيره) من 4,549,242 في بداية عام 2025، إلى 4,830,963 في نهاية آذار أي أنها ارتفعت بمقدار 5,8% خلال ثلاثة أشهر.

1,667 ليرة في نهاية آذار. وانخفضت أسعار اللحوم «اللحم الحمراء والدجاج» بنحو 53,9% حيث انخفض سعر الـ 75 غرام منها من 10,388 ليرة في بداية العام، إلى نحو 6,750 ليرة في نهاية آذار. وانخفضت أسعار الحلويات بمقدار 58,1% عن حسابات بداية العام، إذ وصلت تكلفة 112 غرام حلويات ضرورية للفرد يومياً إلى 6,020 ليرة، بينما كانت في بداية كانون الثاني الماضي 9,520 ليرة. وحافظت أسعار الجبن على مستواها، حيث ظل سعر 25 غرام منه يعادل 1,000 ليرة. وعلى هذا النحو، انخفضت تكلفة البيض بمقدار 36,0%، حيث انتقلت تكلفة 50 غرام منه يومياً من نحو 944 ليرة في بداية العام، إلى 694 ليرة في نهاية آذار. بينما انخفضت أسعار الخضار بنسبة 31,4%، حيث انتقل سعر 65 غرام منها من 3,875 ليرة في أيلول، إلى 2,950 ليرة في بداية

الأجر لا يغطي سوى نحو 2,1% فقط من الاحتياجات الأساسية للأسرة مكونة من خمسة أفراد

محلي، يمنحه شرعية تحليلية تفنقر إليها العديد من المؤشرات العامة أو المعتمدة على نماذج مستوردة.

الأجر لا يغطي سوى 2,1% من وسطي المعيشة

في نهاية شهر آذار 2025، شهد وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية انخفاضاً بنحو 1,675,007 ليرة سورية عن وسطي التكاليف التي سجلها مؤشر قاسيون في بداية عام 2025، حيث انتقلت هذه التكاليف من 14,557,573 ليرة في بداية كانون الثاني 2025، إلى 12,882,567 ليرة في نهاية آذار «بينما انخفض الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة بنحو 1,046,879 ليرة، منتقلاً من 9,098,483 ليرة في بداية كانون الثاني، إلى 8,051,604 ليرة في نهاية آذار»، أي أن التكاليف انخفضت فعلياً بنسبة قاربت 13,0% خلال ثلاثة أشهر «كانون الثاني، شباط، آذار».

في المقابل، لا يزال الحد الأدنى للأجور في سورية ثابتاً حتى الآن عند مستوى 278,910 ليرة سورية شهرياً، ما يجعله هاشاً للغاية من حيث قيمته الحقيقية. وبالمقارنة مع وسطي تكاليف معيشة الأسرة كما يقدّره «مؤشر قاسيون»، فإن هذا الأجر لا يغطي سوى نحو 2,1% فقط من الاحتياجات الأساسية لأسرة مكونة من خمسة أفراد، في مشهد يجسد الاتساع الهائل في الفجوة بين الأجر والإنفاق الضروري.

الانخفاض يطال معظم أسعار الغذاء

انخفض الحد الأدنى لتكاليف الغذاء الأساسية الشهرية لأسرة من خمسة أفراد من 4,549,242 ليرة في بداية كانون الثاني إلى 3,220,642 ليرة في نهاية شهر آذار. وذلك بالاعتماد على وسطي أسعار هذه المكونات في الأسواق الشعبية بالعاصمة دمشق.

نتيجة تخفيض وزن ربطة الخبز من 1500 غرام إلى 1200 غرام، ارتفع ثمن 500 غرام خبز ضرورية للفرد يومياً بنسبة 20% من 1,333 ليرة في بداية كانون الثاني إلى

قاسيون

في إطار سعيه المستمر لقياس مستوى تكاليف المعيشة بشكل دقيق وموضوعي، تبنى «مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة»، ابتداءً من عدد جريدة قاسيون رقم 1036، منهجية محدّدة لحساب الحد الأدنى الضروري لمعيشة أسرة سورية مكونة من خمسة أفراد. تنطلق هذه المنهجية من مقارنة تعتمد سلة الغذاء كمدخل أساسي في تحديد الحد الأدنى من الاحتياجات المعيشية، مستندة إلى معيار حاجة الفرد اليومية إلى نحو 2400 حريرة، يتم الحصول عليها من مصادر غذائية متنوعة ومتوازنة.

لبناء هذا التقدير، يعود المؤشر إلى تصور محدّد للوجبة اليومية للفرد، جرى تطويره في «مؤتمر الإبداع والاعتماد على الذات» الذي نظمه الاتحاد العام لنقابات العمال في عام 1987. في حينه، لم يهدف هذا التصور إلى تأمين البقاء الفيزيولوجي للفرد فقط، بل يتعداه إلى توفير الحد الأدنى من الطاقة اللازمة لإعادة إنتاج قوة العمل، ما يعني أن المؤشر لا يقارب المعيشة من زاوية استهلاكية بحتة، بل يربطها بشكل مباشر بالقدرة على الاستمرار في العمل والإنتاج ضمن دورة الحياة الاقتصادية.

ووفقاً لهذه المنهجية، تقدّر كلفة سلة الغذاء الضروري بنسبة 40% من إجمالي تكاليف المعيشة، بينما تشكل النسبة المتبقية «60%» مجموعة واسعة من الاحتياجات غير الغذائية، تشمل تكاليف السكن والمواصلات والتعليم والرعاية الصحية، واللباس والأدوات المنزلية والاتصالات، وسواها من الجوانب التي تعد أساسية لضمان مستوى معيشي مستقر. وما يميّز هذه المنهجية هو اتساقها الداخلي وقدرتها على تقديم صورة مركبة وواضحة لتكاليف المعيشة، عبر دمج البعد الغذائي بالحاجات الأخرى وفق منطق نسبي مدروس، يضمن تقديم تقدير دقيق إلى أبعد حد ممكن للحد الأدنى اللازم للحياة في سورية. كما أن اعتماد المؤشر على قاعدة مرجعية وطنية، صيغت في سياق اجتماعي واقتصادي

السورية يتلع انخفاض تكاليف المعيشة

5,8%

ارتفعت تكاليف الحد الأدنى للحاجات الضرورية الأخرى التي تشكل 60% من مجموع تكاليف المعيشة في نهاية آذار بمقدار 5,8% خلال ثلاثة أشهر.

20%

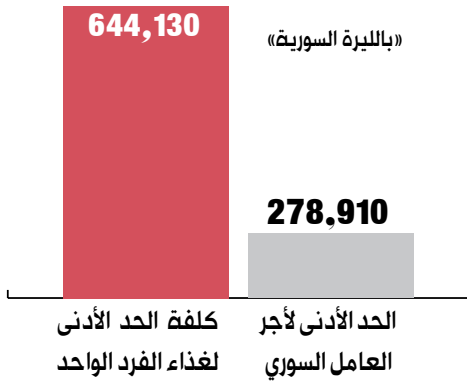
نتيجة تخفيض وزن رطلة الخبز، ارتفع ثمن 500 غرام خبز ضرورية للفرد يومياً بنسبة 20% من 1,333 ليرة في بداية كانون الثاني إلى 1,667 ليرة في نهاية آذار.

6,9%

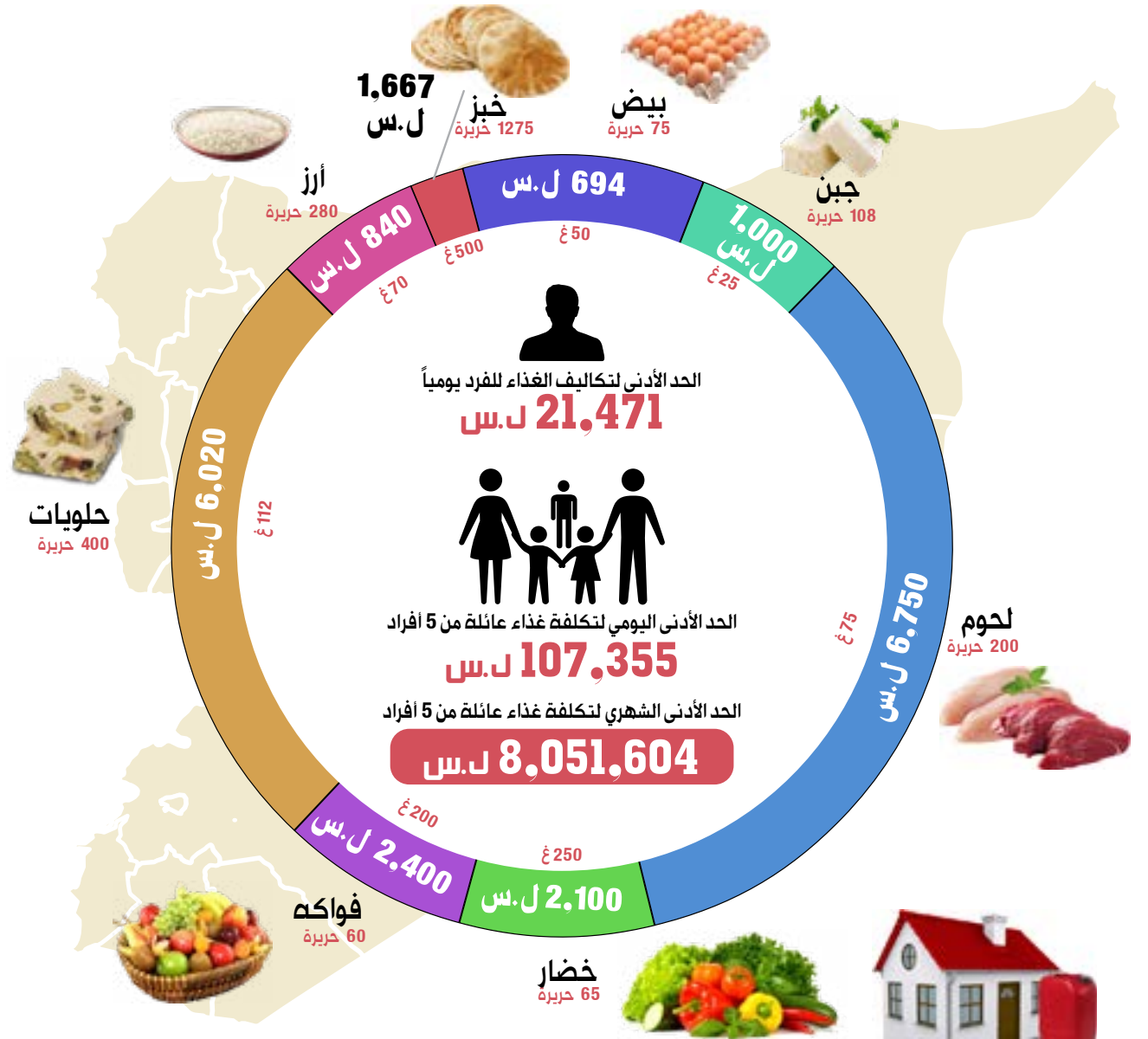
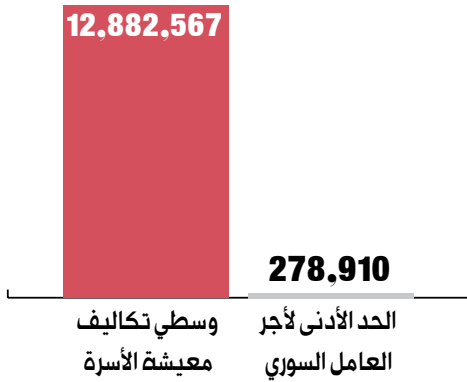
ارتفعت أسعار الفواكه الموسمية بنسبة 6,9%، إذ انتقل سعر 60 غرام منها من 2,233 ليرة في بداية عام 2025، إلى 2,400 ليرة في نهاية آذار.



كلفة الحد الأدنى للغذاء الشهري للفرد الواحد مقابل الحد الأدنى للأجور



وسطي تكاليف معيشة أسرة والحد الأدنى للأجور «بالليرة السورية»



12,882,567 ل.س.

وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية من 5 أفراد شهرياً بناءً على الحساب المذكورة آنفاً، أي بحساب الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة مضروباً بـ 1.6

8,051,604 ل.س.

الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة شهرياً بناءً على الحساب المذكورة آنفاً، أي على اعتبار أن تكاليف سلة الغذاء تشكل 60% من مجموع تكاليف المعيشة

4,830,963 ل.س.

هو المبلغ الذي تنفقه الأسرة السورية على الحاجات الضرورية الأخرى للأسرة: تكاليف سكن، ومواصلات، وتعليم، ولباس، وصحة، وادوات منزلية، واتصالات... وغيرها والتي تبلغ نسبتها 50% من إجمالي تكاليف المعيشة.

التحول الكبير في سوق تخزين البيانات: هواوي تتصدر والبقية خارج الحلبة



شهد العام 2023 تحولاً في سوق تخزين بيانات الكمبيوتر باتجاه الانخفاض في حجم سوق الأقراص الصلبة HDD والتخزين المختلط Hybrid Storage بنسبة 21%، وترجعاً في حصته إلى 47,6% من إجمالي سوق التخزين، ما أدى إلى إحلال الـ«فلاش ميموري» محل الأقراص لتصبح المنتج السائد في سوق التخزين التجاري لأول مرة في التاريخ. وفي هذا المقال، نستعرض كيف نجحت «هواوي» في تجاوز عمالقة مثل Dell وEMC وNetApp، لتصبح اللاعب الأول في سوق التخزين التجاري الكامل الفلاش - Commercial All-Flash Storage.

■ «مرصد المقال» الصيني ترجمة: قاسيون

أن يشمل هذا الطلب 305 أنظمة تخزين متكاملة في الناقصة الأصلية. Systems Storage Complete كانت مذكورة

في المناقصة الأصلية. «هواوي» تعتبر حالياً بلا منازع «اللاعب الأول» في سوق التخزين التجاري الكامل الفلاش على مستوى العالم. بحسب بيانات شركة Gartner، وتجاوزت «هواوي» بالفعل شركتي EMC Dell وNetApp في الربع الثالث من عام 2023، لتصبح أكبر شركة منتجة لمنتجات التخزين التجاري الكامل الفلاش في العالم.

أما محلياً، فإن عملية التحول نحو منتجات التخزين الكامل الفلاش تتسارع بوتيرة مشابهة. فعلى سبيل المثال، تواجه شركات الاتصالات ضغطاً هائلاً في توسيع قدراتها التخزينية، خصوصاً مع النمو السريع في تخزين البيانات غير المهيكلة Data Unstructured، بينما تعاني حلول التخزين التقليدية من ارتفاع التكاليف، وضعف القدرة على التوسع، وتعقيد في الصيانة والتشغيل. ولهذا، فإن مشغلي الاتصالات من جهة يعتمدون بشكل كبير على منتجات التخزين الموزع المرنة والمنخفضة التكلفة في بناء البنية التحتية السحابية، ومن جهة أخرى، أصبحت أنظمة التخزين الكامل الفلاش عالية الأداء تحل بسرعة محل مصفوفات الأقراص التقليدية في الأنظمة الأساسية التي تتطلب النسخ الاحتياطي عن بعد والتعافي من الكوارث Disaster Recovery.

في السوق المتوسطة والعليا، لا تزال «هواوي» تواصل ترسيخ تأثيرها كعلامة تجارية. فوفقاً لأحدث بحوث Gartner، يفضل عملاء سوق التخزين التجاري حول العالم شركة «هواوي» الصاعدة مقارنة بالموردين القدامى مثل Dell، كما أصبحت «هواوي» الخيار الأول في المناقصات الخاصة بأنظمة التخزين الأساسية في القطاعات الحساسة مثل المالية والاتصالات داخل الصين. وفي الحملة المعروفة في مجال تكنولوجيا

حين تُقرّر إحدى أكبر شركات الاتصالات في الصين -تشانينا موبايل- أن تغطي جميع المنافسين وتمنح عقداً ضخماً لموردٍ وحيد، فإنّ القصة لا تتعلق بمناقصة فقط، بل تكشف تحولاً عميقاً في موازين القوة داخل سوق التكنولوجيا العالمي، من الطفرة التقنية إلى التخطيط الاستراتيجي، ومن التخلص من التبعية إلى بناء نظرية تقنية مستقلة. يكشف هذا المقال خفايا الهيمنة الجديدة لـ«هواوي» على هذا القطاع، مدعومة بثقافة تنظيمية حاسمة، وارت من الجراة في اتخاذ القرار.

أعلنت مؤخراً شبكة الشراء والمناقصات التابعة لشركة تشاينا موبايل رسمياً عن إعلان معلومات الشراء لمشروع الشراء المركزي لمنتجات التخزين الكامل الفلاش للفترة من عام 2025 حتى 2027. وبخلاف ما جاء في إعلان المناقصة الذي نُشر مطلع الشهر الماضي، والذي كان من المخطط فيه استخدام مناقصة قائمة على الحصص بمشاركة 2 إلى 3 مقدمين للعطاءات، اختارت شركة تشاينا موبايل في النهاية شراء ملحقات التخزين Accessories Storage من مصدر وحيد، لتصبح «هواوي» المورد الوحيد. هذا القرار كان متوقفاً من جهة، ومفاجئاً من جهة أخرى. فهو مفاجئ، لأن التحول من مناقصة قائمة على الحصص إلى مفاوضات تنافسية أو شراء من مصدر وحيد، يُعدّ أمراً غير شائع في مناقصات مشغلي الاتصالات، كما أن غياب الشركات الكبرى المصنعة لمنتجات التخزين مثل Sugon وInspur لا يزال غير مبرر. وما يثير الاهتمام هو أن «هواوي» حصلت في النهاية على طلب يشمل 2360 وحدة من ملحقات التخزين الكامل الفلاش، وهو رقم يتوافق تقريباً مع نسبة 70% من العدد الأصلي البالغ 3172 وحدة، دون

المعلومات باسم «التخلص من IOE» أي التخلص من Mainframe IBM، وOracle Database، وEMC Storage. يمكن القول إن شركات التخزين الصينية بقيادة «هواوي» قد وصلت بالفعل إلى أول محطة آمنة في المسيرة الطويلة.

هذا التقدم الاستثنائي لم يكن وليد الصدفة، بل كان نتيجة لتراكم جهود الشركات المحلية، وعلى رأسها «هواوي»، خطوة بخطوة. فمنذ ما قبل شوبوع شعار «التخلص من IOE»، كانت «هواوي» قد بدأت بالفعل استكشاف سوق التخزين من خلال مشروعين مشتركين هما H3C وHuawei Symantec. وعندما تأكدت «هواوي» من أن التخزين هو اتجاه استراتيجي، حاولت إعادة دمج H3C وHuawei Symantec تحت مظلتها، لكنها نجحت فقط في استرجاع المشروع الثاني.

ففي عام 2011، دفعت «هواوي» مبلغ 530 مليون دولار أمريكي والذي يُشار إليه داخلياً بـ«فدية الاسترداد» لاستعادة حصة 49% التي كانت تملكها شركة Symantec في Huawei Symantec. أما فيما يخص H3C، فلا يزال لدى Zhengfei Ren، مؤسس «هواوي» شعور بالأسى حتى بعد سنوات، حيث قال: «كنا نرغب في شراء 3Com أيضاً، لكن الحكومة الأمريكية لم توافق. في ذلك الوقت بعناكم لأننا لم تكن نملك المال. كنا نلحم بعالم متحد نغزوه معاً، لكننا اكتشفنا لاحقاً أن التنسيق مستحيل في كثير من الأحيان، ونشأت الخلافات تدريجياً».

هذا الندم لدى «هواوي» قد شكّل، عن غير قصد، تجربة مقارنة واقعية للمراقبين في القطاع. ففي حين كانت H3C في البداية أكثر ديناميكية في سوق التخزين، فقد تطورت تحت مظلة HP بسرعة، لكن ما وصلت إليه Huawei Symantec اليوم، يتفوق بوضوح.

وفي سلسلة منتجات التخزين الكامل الفلاش التي تهيمن بها «هواوي» على السوق اليوم، يمكن بسهولة ملاحظة مدى الدعم الذي توفره «هواوي» التقنية والتجارية لنشاط التخزين، بدءاً من البحث والتطوير الذاتي على مستوى الرقائق في مجالات الحوسبة، والتخزين، والإدارة، والدكاء، إلى بنية SmartMatrix عالية الموثوقية، التي صُممت وصقلت من خلال سيناريوهات استخدام واقعية مع عملاء من مختلف القطاعات. كل ذلك

يعكس كيف أن منظومة «هواوي» الداخلية - على مستوى التقنية والسوق - قد دفعت بقطاع التخزين إلى الأمام. لكن ما هو أكثر أهمية ربما يكون الثقافة التنظيمية لدى «هواوي» نفسها.

وحول التخزين، شدد رئيس هواوي على ما أسماه نموذج التطور بالإبرة الدقيقة Path Growth Pinpointed: «علينا أن نركز على عدد قليل من القطاعات عالية القيمة. إذا وسعنا نشاطنا كثيراً، فلن نحصل على رؤى عميقة، ولن نحقق الريادة من دون تركيز. يجب أن نوجه كل القوى الاستراتيجية نحو اختراق شروط السوق الرئيسية. إذا استهلكنا الجهود في فهم قطاعات كثيرة، فنحن نهدر القدرة التنافسية الاستراتيجية في نقاط غير استراتيجية».

هذه الجراة والتخطيط الاستراتيجي هي بالضبط ما تفكر إليه العديد من الشركات الصينية آنذاك وحتى اليوم. إذ لا يزال العديد منها يفضل نموذج تقليد النماذج الغربية - ويعتبر الوصول إلى نسبة 60% من التقليد كافياً لتحقيق نتيجة مقبولة، لأنه يبدو آمناً، سريع الربح، وسهل التسويق، خصوصاً في الأسواق الصغيرة التي تتجاهلها الشركات العملاقة Underserved Niches.

قال رئيس هواوي الحالي: «الاعتماد السابق على أسلوب الأخذ الجاهز Takeism مرتبط بالواقع الوطني السابق. أما الآن، بالنظر إلى حجم الاقتصاد الصيني أو أرباح شركات مثل Tencent وByteDance، فهي لا تقل عن نظيراتها في الغرب. ما نفتقر إليه ليس رأس المال، بل الثقة، ومعرفة كيفية تنظيم كثافة المواهب لتحقيق الابتكار».

وبمجرد أن يتم تجاوز ما يُعرف بـ«جدار الخوف»، فإن الاتجاهات الصحيحة، والنظريات السليمة، والاستراتيجيات الفعالة، سوف تظهر بشكل طبيعي أثناء التطبيق العملي، تماماً كما شدد رئيس هواوي عند حديثه عن وحدة أعمال التخزين: لا مكان للمنافسة الجزئية piecemeal competition. بل يجب أن تكون لدينا قدرات متكاملة لبناء النظرية، وعدد كاف من العلماء، وكفاءة أساسية جوهرية. يجب أن ننافس أفضل المنتجات وأقوى الشركات، وأن نكون أكثر عدداً، وأعلى مستوى، وأقوى قدرة من المنافسين في السوق.

تعتبر «هواوي» حالياً «اللاعب الأول» في سوق التخزين التجاري العالمي لأنظمة التخزين الكامل «الفلاش» والتي تحل بسرعة محل الأقراص التقليدية

تصدير الأغنام بين الحاجة الاقتصادية وحماية الثروة الحيوانية



مع اقتراب موسم الحج، تتكرر سنوياً ظاهرة تصدير الأغنام السورية، وخاصة غنم العواس، إلى الأسواق الخارجية، إذ يُعتبر الطلب عليها مرتفعاً في دول الخليج العربي.

التي تمر بها البلاد، حيث يشكل قطاع الثروة الحيوانية واحداً من المجالات القليلة التي يمكن الاستفادة منها لرفد الاقتصاد المحلي. ومع ذلك، فإن التصدير غير المدروس قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار اللحوم محلياً، مما يزيد الأعباء على المستهلك السوري.

غياب سقف واضح للتصدير وأثره على السوق المحلية

رغم أهمية التصدير من الناحية الاقتصادية، فإن غياب ضوابط واضحة تحدد سقف تصدير الأغنام قد يترك أثراً سلبياً على السوق المحلية، إذ إن زيادة الكميات المصدرة تؤدي إلى نقص المعروض داخل البلاد، وبالتالي ارتفاع أسعار اللحوم في الأسواق السورية. فعلى مدار السنوات الماضية، حاولت الجهات الرسمية في السلطة الساقطة ضبط عمليات التصدير من خلال فرض كوتا محددة، إلا أن هذه السياسات لم تكن دائماً فعالة، خاصة مع استمرار عمليات التهريب، التي تؤثر بشكل كبير على التوازن بين العرض والطلب.

وفي هذا الإطار، أعلنت الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية في سورية عن تحميل أول شحنة من المواشي المخصصة للتصدير عبر مرفأ طرطوس، والتي تضم 5900 رأس من الغنم، في خطوة تعكس استمرار وتزايد عمليات التصدير خلال هذه الفترة من كل عام. لكن هذا القرار يطرح تساؤلات عديدة حول مدى تأثير عمليات التصدير على الثروة الحيوانية المحلية، خاصة في ظل غياب معلومات دقيقة عن السقف المسموح لتصدير رؤوس الأغنام، فقد درجت العادة لدى السلطة الساقطة أن تحدد سقفاً تصديرياً، لكن ذلك غاب على يد حكومة تسيير الأعمال. فبينما تسعى الحكومة كما يفترض لتحقيق توازن بين الفائدة الاقتصادية والحفاظ على قطاع الثروة الحيوانية، تبرز مخاوف من تداعيات هذه العمليات، ولا سيما مع استمرار ظاهرة التهريب، التي تنشط بشكل ملحوظ خلال موسم الحج.

الأهمية الاقتصادية لتصدير الأغنام

تعتبر تربية أغنام العواس واحدة من أهم القطاعات الزراعية في سورية، إذ يعتمد عليها عدد كبير من المربين في تأمين مصدر رزقهم. وتتميز الأغنام السورية، وخاصة العواس، بجودتها العالية وإنتاجها الوفير للحوم، مما يجعلها مطلوبة في الأسواق الخارجية، ولا سيما في دول الخليج التي تعتمد على الاستيراد لتلبية احتياجاتها من اللحوم الحمراء خلال موسم الأعياد والمناسبات الدينية. يوفر التصدير مصدراً هاماً للعملة الصعبة، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

دعم المربين المحليين من خلال تقديم إعانات مالية وأعلاف مدعومة، مما يشجعهم على زيادة الإنتاج المحلي. إجراء دراسات دورية حول أعداد الثروة الحيوانية في سورية لضمان استدامتها وعدم تعرضها للاستنزاف.

وهو ما قد يشكل خطراً صحياً على الأسواق المستوردة. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي التهريب إلى استنزاف الثروة الحيوانية في سورية، ما قد ينعكس سلباً على المربين المحليين على المدى الطويل.

الفائدة الاقتصادية وضمان الاستدامة

يبقى تصدير الأغنام السورية، خاصة غنم العواس، خياراً اقتصادياً مهماً، لكنه يحتاج إلى تنظيم صارم لضمان عدم الإضرار بالسوق المحلية والثروة الحيوانية. فبينما توفر عمليات التصدير دخلاً هاماً للبلاد، فإن غياب الضوابط الكافية واستمرار التهريب يشكلان تهديداً حقيقياً لهذا القطاع الحيوي. وبالتالي، فإن إيجاد حلول متوازنة بين تحقيق الفائدة الاقتصادية وضمان الاستدامة يعد أمراً ضرورياً لضمان مستقبل أفضل للثروة الحيوانية في سورية.

الموازنة بين التصدير وحماية الثروة الحيوانية

لتحقيق توازن بين الفائدة الاقتصادية والحفاظ على الثروة الحيوانية في سورية، من الضروري اتخاذ عدة إجراءات، منها: تحديد سقف واضح لعمليات التصدير، بحيث يتم تصدير كميات مدروسة لا تؤثر على السوق المحلية. تشديد الرقابة على المنافذ الحدودية لمنع عمليات التهريب، وتطبيق عقوبات صارمة على المهربين.

بورصة الخبز في السوق السوداء



رجل مسن يبلغ من العمر 70 عاماً يقول: «لم أعد أستطيع الوقوف لساعات، لكن ليس لدي خيار آخر». في المقابل، فإن الأفران تبدو وكأنها في حالة فوضى عارمة، حيث يعاني المواطنون من تأخير غير مبرر في عملية التوزيع، ما يدفع البعض إلى اللجوء إلى الحل الأسهل ولكن الأعلى المتمثل بشراء الخبز من السوق السوداء.

تشهد العاصمة دمشق تفاقماً غير مسبوق في أزمة الخبز، حيث تحولت الأفران إلى ساحات ازدحام خانقة، بينما انتعشت السوق السوداء على أبوابها، مستغلة حاجة المواطنين، وخاصة في الأيام الأخيرة قبل عيد الفطر.

شراكة بين عمال الأفران وبائعي السوق السوداء

أحد الأسباب الرئيسية للأزمة، كما كانت أيام السلطة الساقطة، هو التعاون الواضح بين بعض العاملين في الأفران وشبكات السوق السوداء، حيث يتم تسريب كميات كبيرة من الخبز إلى الباعة غير النظاميين، الذين يستغلون حاجة الناس لفرض أسعار خيالية. المواطنون يشيرون إلى أن بعض العمال يقومون ببيع الخبز مباشرة إلى السماسرة دون طرحه للمنتظرين في الطوابير، ما يفاقم الأزمة ويؤدي إلى تفاقم معاناة المواطنين.

ففي محيط أفران ابن العميد، كان المواطنون يصطفون لساعات طويلة في طوابير أشبه بمعاناة يومية، بينما يعرض سماسرة السوق السوداء الرابطة الواحدة بمبلغ يصل إلى 10.000 ليرة سورية، أي أضعاف سعرها الرسمي، وأحياناً بعد أرغفة أقل.

الطوابير معاناة وإرهاق وذل يومي

يبدأ المواطنون رحلتهم في البحث عن الخبز منذ ساعات الصباح الأولى، حيث تمتد طوابير الانتظار عشرات الأمتار، وسط تدافع وصراعات للحصول على رابطة خبز «مدعومة».

كبار السن، والنساء، والمرضى، هم الأكثر معاناة في هذه الطوابير التي تحولت إلى امتحان يومي للصبر والتحمل.

التوزيع داخل الأفران، وتشديد الرقابة على العاملين فيها، مع فرض عقوبات صارمة على المتورطين في تهريب الخبز إلى السوق السوداء. كما يمكن اعتماد آلية توزيع تضمن وصول الخبز إلى المواطنين دون الحاجة للانتظار لساعات طويلة، مثل زيادة عدد نقاط البيع داخل أحياء المدينة، أو إعادة استخدام البطاقة الذكية بصرامة أكبر لمنع التلاعب.

هل هناك مخرج؟

ربما ستبقى أزمة الخبز في دمشق واحدة من أكبر التحديات التي تواجه المواطن السوري، فمع غياب الحلول الجذرية واستمرار الفساد، ستظل السوق السوداء تتحكم في لقمة عيش الناس، مستغلة ضعف الرقابة وسكوت الجهات المعنية عن هذه الممارسات الجائرة. لكن بالمقابل يمكن القول إن الحلول غير معقدة فهي تبدأ من ضبط عملية

التجارة الداخلية وحماية المستهلك على مقربة من أفران ابن العميد، لكن دون أي تحرك واضح لضبط الأسعار أو كبح جماح السوق السوداء.

المواطنون يتساءلون: لماذا لا يتم التدخل الحازم لضبط المخالفين ومحاسبة المتواطئين؟ ولماذا لا يتم وضع آليات تضمن توزيع الخبز بعدالة دون السماح للسماسرة والناهبين بالتحكم به؟

«التبادل اللامتكافي» من أهم أسباب تخلفنا وتقدمهم (2)

استطاعت الرأسمالية تنفّس الصّعداء لنحو أربعين عاماً الماضية عن طريق اقتصاد السوق الحر والخصخصة «النيوليبرالية». وشهدت خلال العقود الثلاثة الأولى من العولمة النيوليبرالية، نقلاً متزايداً للقيمة عبر التبادل غير المتكافي الذي نهبت بواسطته الشعوب الفقيرة لصالح قلة من البلدان الأغنى. لكن مقاومة الرأسمالية كانت تختمر تحت السطح، فمع تراجع الهيمنة الأمريكية، وصل النظام العالمي المستقطب إلى نقطة تحول لم يشهدها في مئة عام. فمع صعود الصين كقوة صناعية رائدة وتطور نظام عالمي متعدد الأقطاب، نشهد كسراً لآلية التبادل اللامتكافي لأول مرة منذ 150 عاماً.

■ توركل لاويست*

تعبير وإعداد: د. أسامة دليقان

بحفاظها على مشروعها الوطني وتطويره، تحولت الصين من كونها متبوعاً لنقل القيمة، إلى منافس للشمال العالمي «البلدان الأغنى» في السوق العالمية، وبدأ نقل القيمة عبر التبادل غير المتكافي من الجنوب إلى الشمال في التراجع لأول مرة منذ 150 عاماً. يُعد ارتفاع مستويات الأجور في الصين عاملاً رئيسياً يسهم في هذا التراجع: «بين عامي 1978 و2018، كانت ساعة عمل واحدة في الولايات المتحدة تقابل وسطياً 40 ساعة عمل صيني تقريباً. ومع ذلك، منذ منتصف التسعينيات لاحظنا انخفاضاً ملحوظاً في التبادل غير المتكافي، دون أن يختفي تماماً؛ ففي عام 2018، صارت ساعة عمل أمريكية واحدة تقابل 6.4 ساعات من العمل الصيني». «بحسب بحث «الحرب التجارية الأمريكية-الصينية: هل انكشف اللص الحقيقي أخيراً؟»، لوغ وفينغ وهيريرا، عام 2000».

إن المركز الرأسمالي لم يعد يتمتع بميزة احتكار الإنتاج الصناعي عالي التقنية، وهو يفقد قبضته على التمويل والتجارة العالميين. وللحفاظ على هيمنتها، تعمل الولايات المتحدة على تقسيم وتاكل السوق العالمية النيوليبرالية السابقة من خلال الحروب التجارية والعقوبات والحصار، فتقتضي بيديها على دجاجتها التي كانت تبيض ذهاباً.

مقاومة التبادل غير المتكافي

يمثل نقل القيمة من خلال التبادل غير المتكافي ركيزة أساسية من ركائز النظام الرأسمالي العالمي الحالي. يسهم هذا في تفاقم التناقضين الرئيسيين الحاليين في العالم: التناقض بين تراجع الهيمنة الأمريكية وصعود الصين وظهور نظام عالمي متعدد الأقطاب، من جهة، والتناقض بين نمط الإنتاج الرأسمالي والأنظمة البيئية للأرض، من جهة ثانية. إن التبادل غير المتكافي اقتصادياً وبيئياً مضمّر في التجارة الدولية وسلاسل الإنتاج العالمية. في موجة معاداة الإمبريالية في سبعينيات القرن الماضي، طالب «العالم الثالث» بنظام اقتصادي عالمي جديد، وهو ما لم يؤت ثماره، إذ لم تكن قوة التحرر الوطني والطموح إلى بناء الاشتراكية كافيين لقطع قنوات نقل القيمة الإمبريالية. ولم تكن الدول الثورية حديثة العهد تلك القدرة على تغيير ديناميكية الاستقطاب الناجمة عن التبادل غير المتكافي، ولا القدرة على زيادة أجور وأسعار المواد الخام والمنتجات الزراعية التي تُوردها إلى السوق العالمية. ومهما كانت تطّعت الدول المستقلة حديثاً آنذاك، فإن اقتصاداتها خضعت



إلى حد كبير إلى السوق العالمية الرأسمالية المهيمنة.

انتقال «الجنوب» إلى موقع الهجوم

اليوم، بدأت دول الجنوب العالمي بناء نظام اقتصادي عالمي جديد، منشئة أنماطاً تجارية ومؤسسات مالية بديلة، ومستخدمه عمالاتها الخاصة بدلاً من الدولار الأمريكي. إن تراجع الهيمنة الأمريكية وصعود نظام عالمي متعدد الأقطاب يفتحان «نافذة/فرصة»، مما يتيح مساحةً للدول والحركات التقدمية التي تواجه الاستغلال الإمبريالي الجاري عبر التبادل غير المتكافي. لا تزال الولايات المتحدة قوة مؤثرة، لكن الجنوب في موقف هجومي. فبينما استندت قوة التغيير للعالم الثالث في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي إلى «الروح الثورية» -أي إلى محاولة الهيمنة الأيديولوجية على التنمية الاقتصادية- فإن قوة التغيير الحالية للجنوب العالمي تستند إلى قوته الاقتصادية.

نحو تحالف عالمي ضد التبادل اللامتكافي

يمكن أن توفر مواجهة التبادل غير المتكافي أساساً لتحالف عالمي ينشئ نظاماً دولياً جديداً. ومع ذلك، فقد أدى حكم الإمبريالية وتأثير التبادل غير المتكافي إلى تقسيم الطبقة العاملة على أسس هرمية وشاقولية قائمة على الجنسية والمواطنة والعرق والإثنية والجنس. كما أشار ماركس: «ليس وعي البشر هو ما يحدد وجودهم، بل وجودهم الاجتماعي هو ما يحدد وعيهم». وبالتالي، فإن القوى المحركة الرئيسية للنضال ستكون في دول الجنوب العالمي، ففيها تتركز المصلحة المادية المباشرة في التخلص من التبادل غير المتكافي.

في ثمانينيات القرن الماضي، نصّح الاقتصادي سمير أمين دول العالم الثالث بفك ارتباطها بالنظام الاقتصادي الإمبريالي، لوقف انتقال القيمة الناتجة عن التبادل غير المتكافي، ومع

ذلك، وكما أشار أمين، فإن فك الارتباط لا يعني العزلة، بل إعادة توجيه العلاقات الاقتصادية الدولية وإخضاعها للاحتياجات الاجتماعية والبيئية للجماهير الكادحة. ويتطلب ذلك عملية تكاملية وداعمة متبادلة، بين الصراع الطبقي في كل دولة لصالح الطبقة العاملة من جهة، وتهيئة ظروف سياسية عالمية خارجية تمكن من استعادة السيادة الشعبية الوطنية من جهة أخرى. إن بناء جبهة مناهضة للإمبريالية على مستوى الدول، ومواجهة هيمنة الولايات المتحدة في النظام العالمي، تُعد جزءاً لا يتجزأ من مشروع التحرير الوطني. لا يمكن للدول منفردة السعي إلى وضع حد للتبادل غير المتكافي بمعزل عن بعضها بعضاً. وستكون القوة الدافعة هي الدول التي تسعى إلى بناء الاشتراكية، وحركات التحرر الوطني والاجتماعي في بلدان الجنوب العالمي.

وللحد من انتقال القيمة، يجب على هذه البلدان استعادة سيادتها الاقتصادية التي تأكلت بفعل العولمة النيوليبرالية. كما أنها بحاجة إلى إعادة توجيه نمط تجارتها الموجهة «من الجنوب إلى الشمال» ليصبح «من الجنوب إلى الجنوب». وفيما بين بلدان الجنوب لا تزال هناك فروق في الأجور، ولكنها أقل تفاوتاً بكثير من التفاوت بالأجور بين الشمال والجنوب، كما أنها بحاجة إلى تطوير قواها الإنتاجية لتحرير نفسها من الاعتماد على التكنولوجيا الغربية، وتطوير نظامها المالي والمصرفي الخاص لتجنب التبعية لصندوق النقد والبنك الدوليين، وخاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية تستعمل النظام المالي كسلاح من خلال العقوبات والحصار. كما أن بلدان الجنوب بحاجة إلى اعتماد وسائل دفع دولية جديدة للحد من قوة الدولار في الأسواق العالمية.

ومن الأمثلة على هذه التدابير مجموعة البريكس. فالتعاون بين البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، والذي توسع عام 2023 بانضمام دول جديدة، يُشكل الآن 46% من سكان العالم و36% من الاقتصاد

العالمي، موازناً مجموعة السبع «الولايات المتحدة، وكندا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، واليابان»، التي تُشكل 10% فقط من سكان العالم و30% من الاقتصاد العالمي.

مع ذلك فإن «بريكس بلس» ليست منظمة مناهضة للرأسمالية عموماً، حيث يتألف النظام العالمي متعدد الأقطاب الناشئ من مجموعة مُعددة من التيارات المتناقضة - بين الهيمنة والتقدمية، والقوى المحافظة والتقدمية، والقوى الرأسمالية والاشتراكية. علينا أن نضع في اعتبارنا كلمات ماركس: لا يزول أي نظام اجتماعي قبل تطوير جميع القوى المنتجة التي يمكنها أن تتطور فيه. نحن نقرب من هذه النقطة. ثم -كما يواصل ماركس- تأتي فترة الثورة الاجتماعية.

نمط الإنتاج الرأسمالي لم يعد هو الأكثر فعالية في تطوير القوى الإنتاجية، بل أصبح قوة تدميرية عالمية، سواء على مستوى المجتمعات البشرية أو البيئة الطبيعية. لم تعد الولايات المتحدة قادرة على منافسة الصين، التي أصبحت القوة الاقتصادية الرائدة عالمياً في الابتكار. الدول الرأسمالية الرائدة لا تفعل سوى إثارة الصراعات والحروب في محاولة للحفاظ على هيمنتها، مما يجعل التوصل إلى حلول عالمية للمشاكل الاجتماعية والبيئية التي تواجه البشرية مستحيلًا.

إننا نقرب من نقطة يمكن فيها لأنماط إنتاج انتقالية أن تظهر، متحررة من القيود الدولية المتبقية والأساليب الداخلية للرأسمالية، وتتحول إلى نمط إنتاج اشتراكي أكثر تطوراً. لن يحدث هذا التحول في العام المقبل، بل في العقود القادمة. ولن يحدث تلقائياً، بل في صراع طبقي دولي ووطني صعب وخطير.

* النص هو جزء مختار من مقال أطول للكاتب توركل لاويست نشره مؤخراً في عدد شهر آذار 2025 من مجلة «مونثلي ريفيو» بعنوان «أرغيري إيمانويل والتبادل اللامتكافي».

القوى المحركة الرئيسية للنضال هي في «الجنوب العالمي» فففيه تتركز المصلحة المادية المباشرة في التخلص من التبادل غير المتكافي

صدمة وارتيك... الولايات المتحدة تعلن عن أحدث خساراتها



سيبدأ بخسارة قدرته الشرائية بشكل متسارع في حال استمر النهج الأمريكي الحالي.

فهم أعمق للصورة

في حديث لوزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو قال: إن بلاده تحتاج للبحث عن بدائل للسفن الصينية، وأضاف: إن الولايات المتحدة تحاول خلق سوق وطلب على بدائل لتلك السفن، واعترف الوزير في حديثه، بأن بلاده «ارتكبت خطأ فادحاً بنقل تصنيع السفن وانتقاله لبلدان أخرى»، ونبه روبيو إلى أن «الصين لن تبني لنا سفناً إذا وقعنا في مشكلة» في إشارة ضمنية إلى احتمالات اندلاع مواجهات بين البلدين.

فمن الناحية العسكرية، تملك الصين الآن 234 سفينة حربية في مقابل 219 سفينة للبحرية الأمريكية، وبالرغم من الفوارق النوعية والتشغيلية التي يتمتع بها الأسطول الأمريكي، إلا أن الصين من المتوقع أن تصل إلى 425 سفينة في حلول 2030 بالمقارنة مع توقعات بأن يصل الأسطول الأمريكي إلى 300 سفينة فقط، مع الأخذ بعين الاعتبار التطور الكبير الذي يشهده قطاع الصناعات العسكرية الصينية.

تحتاجها، والتي لم تعد متوفرة في الولايات المتحدة، فهي بحاجة أيضاً إلى صناعات رديفة، وتحديدًا في مجالات الحديد والصلب، لكن واقع هذه الصناعات في الولايات المتحدة يشهد انحساراً كبيراً منذ أكثر من 25 عاماً، ما يعني أن خيارات شركات الشحن لشراء السفن مستقبلاً من موردين غير الصين ستكون بعيدة المنال، هذا فضلاً عن الأسطول الذي يعمل اليوم على طرق النقل البحري، والذي تشكل حصة الصين منه سواء من حيث الملكية أو التصنيع الغالبية العظمى.

في واقع قائم كهذا ستكون الشركات الأمريكية مضطرة في المدى المنظور إما لدفع هذه الرسوم الباهظة، أو بالبحث عن موانئ أخرى غير الأمريكية، ما سينعكس سلباً على إيرادات الموانئ الأمريكية، وسيجد المستوردون أنفسهم مضطرين مثلاً للاعتماد على موانئ في البلدان المجاورة، مثل: كندا أو المكسيك، ثم نقل هذه البضائع عبر طرق برية ليست مؤهلة في هذه اللحظة لطرفة بهذا الحجم، وهذا سيزيد أيضاً من تكاليف الشحن، والمدة اللازمة لنقل البضائع التي تعتمد عليها سوق الاستهلاك الأمريكية بشكل كبير، ولا داعي لذكر آثار كل ذلك على المستهلك الأمريكي الذي

تشهد سوق النقل البحري صدمة كبيرة بعد إعلان الولايات المتحدة نيتها فرض رسوم كبيرة على السفن الصينية التي تنقل البضائع إلى الموانئ الأمريكية، وبالرغم من أن الصورة لم تتضح بعد، إلا أنها تعكس محاولة أمريكية متأخرة جداً للتأثير على قطاع بناء السفن والنقل البحري، بعد أن حسم المشهد لصالح الصين بدرجة كبيرة.

علاء ابوفراج

ولإثبات ذلك، يمكننا عرض بعض الأرقام الصادمة المرتبطة بهذه المسألة، إذ تسيطر الصين اليوم على 50% من صناعة السفن العالمية و95% من صناعة حاويات الشحن العالمية، وتبدو هذه الأرقام منطوية إذا ما نظرنا إلى أن الولايات المتحدة التي تمتلك اليوم 4 أحواض بناء سفن عامة نشطة، في مقابل 35 موقعاً لبناء السفن مرتبطة بالمشاريع العسكرية أو الأمن القومي في الصين، وهناك 307 أحواض بناء سفن في الصين تعمل بتوجيهات من الدولة بشكل أو آخر، ما يجعل قدرة الصين أكبر بحوالي 232 مرة من قدرات الولايات المتحدة، وذلك وفقاً لمكتب الاستخبارات البحرية الأمريكية.

وإذا ما نظرنا إلى حجم التسارع في نمو هذه الصناعة داخل الصين، يكفي أن نذكر بأن الأخيرة بنت في 2024 سفناً تجارية أكثر من إجمالي السفن التي بنتها الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية! وقامت الصين ببيع 75% من إنتاجها الضخم لشركات أجنبية.

تحديات كبيرة في الداخل

ترى إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أنها مضطرة لاتخاذ إجراءات سريعة لتدارك الموقف، لكن بالنظر إلى مجمل الإجراءات التي يجري اتخاذها، وتحديدًا في ميدان الرسوم الجمركية، أن تأثير ذلك على تنشيط الصناعة المحلية يظل وارداً في إطار نظري وشكلي إلى حد كبير، فالصناعات اليوم ترتبط بسلاسل توريد معقدة لا يمكن توطينها داخل الولايات المتحدة بناءً على الأمنيات فقط، فصناعة السفن وفضلاً عن البنية التحتية التي

أثار الخطوات الأمريكية هذه ستكون كارثية على الاقتصاد الأمريكي، ولا شك أنها ستفرض واقعاً جديداً على طرق نقل البحري وسلاسل التوريد العالمية، وستجبر كل اللاعبين الدوليين على إعادة النظر بالكثير من المسائل الحيوية، لكنها في الوقت نفسه ستلحق ضرراً بالولايات المتحدة التي ترتبط مع العالم عبر شبكة من الطرق البحرية، وتاريخ طويل من السيطرة المباشرة وغير المباشرة على غالبية المضائق والمعابر البحرية التقليدية.

ما الذي جرى؟

تعتزم الولايات المتحدة فرض جمارك على السفن الصينية التي تكون وجهتها الأخيرة المرافئ الأمريكية، ويجري الحديث عن رسوم تصل في الحدود الدنيا إلى 1.5 مليون دولار، إذا كانت السفينة صينية الصنع، بينما قد تصل إلى مليون دولار لكل زيارة ميناء إذا كانت السفينة صينية الصنع تشغلها شركة صينية، هذه الأرقام يمكن أن تثقل كاهل شركات النقل البحري والأطراف الأمريكية المستوردة بدرجة كبيرة، وتحديدًا بالنسبة للشحنات التي تنقل بضائع رخيصة الثمن، بينما من المتوقع أن تكون شحنات النفط مثلاً أكثر قابلية لتغطية الزيادات المرتقبة، ولكن بجميع الحالات ستؤدي هذه الخطوة إلى زيادة كبيرة في الأسعار، وهناك شكوك جدية حول مدى فاعلية هذا الإجراء في تنشيط صناعة السفن الأمريكية، التي باتت تعتبر خارج المنافسة ضمن الصورة الحالية لهذه الصناعة.

تبدو الصورة قاتمة اليوم بخسارة الولايات المتحدة العصب المادي الأساسي الذي ضمت لها دورها العالمي السابق وهي بذلك أمام خطر وجودي حقيقي

ربما تكون الطامة الكبرى بالنسبة للولايات المتحدة ترتبط بكونها دولة محيطية تعتمد كلياً على الطرق البحرية والأسطول البحري التجاري والعسكري، وهو ما يفسر المسعى الأمريكي ومن قبلها الدول الاستعمارية الأوروبية للسيطرة على الطرق والمضائق البحرية، والتي تقدر نسبة السيطرة الأمريكية عليها بما يتجاوز 70%، أما اليوم تبدو الصورة قاتمة بخسارة الولايات المتحدة العصب المادي الأساسي الذي ضمن لها دورها العالمي السابق، وهي بذلك أمام خطر وجودي حقيقي، لا يرتبط فقط بإمكانية خسارتها للهيمنة على المسرح العالمي، بل أيضاً بتأمين احتياجاتها من العالم الخارجي، فإنهاء الهيمنة الأمريكية والغربية على صناعة السفن يعطي ميزات كبرى للدول الصاعدة الأخرى، التي ستكون قادرة على إعادة صياغة الشروط الأمريكية في كثير من الميادين، وينقل الولايات المتحدة إلى موقع مختلف كلياً، وهو ما يفسر الاضطراب في صفوف السياسيين الأمريكيين، ويدفعهم لاتخاذ إجراءات قاسية في ظل بدائل شحيحة.

أوكرانيا.. من يجلس حول طاولة المفاوضات؟



شهدت العاصمة الفرنسية باريس يوم الخميس 27 آذار الجاري، حراكاً أوروبياً، حيث عقدت قمة أكد خلالها حلفاء أوكرانيا موافقهم. في غياب الولايات المتحدة، أجمع الأوروبيون خلال قمة «تحالف الراغبين» على رفض رفع العقوبات المفروضة على روسيا، وسط تباينات حول الضمانات الأمنية المستقبلية لكيفيف، وتردد بعض الدول في إرسال قوات أجنبية دون غطاء أمريكي.

عماد بيضون

التباين الأمريكي الروسي حول دور أوروبا

لا يبدو أن هناك رغبة أمريكية في إدخال أوروبا في المفاوضات، أو حتى بالحل النهائي، كان الخطاب الشهير لنائب الرئيس الأمريكي في مؤتمر ميونيخ للأمن، والسلوك الأمريكي اللاحق خلال كل جولات التفاوض الأمريكية الروسية تشير إلى تعمد أمريكا إخراج أوروبا من دائرة المفاوضات أيضاً، فقد صرح كيث كيلوغ، المبعوث الأمريكي الخاص لأوكرانيا، خلال مؤتمر ميونيخ للأمن، بأن أوروبا لا ينبغي أن تشارك مباشرة في المفاوضات التي تقودها الولايات المتحدة لحل النزاع الروسي-الأوكراني. ودعا الأوروبيين إلى تقديم مقترحات ملموسة وزيادة إنفاقهم الدفاعي بدلاً من الاعتراض على استبعادهم من طاولة المفاوضات.

أما الموقف الروسي، فقد كان نوعاً ما مخالفاً للتوجه الأمريكي، إذ اعتبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن مشاركة أوروبا في مباحثات السلام مع أوكرانيا أمر ضروري في نهاية المطاف، لكن موسكو ترغب في بناء ثقة مشتركة بينها وبين الولايات المتحدة أولاً. وأوضح بوتين في تصريحات تلفزيونية: أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب «يتعامل مع الصراع في أوكرانيا بعقلانية وليس من منظور عاطفي»، وأضاف: أن ما تم هو الاتفاق على المضي قدماً في مباحثات تسوية النزاع، وأنه في هذه الحالة، لا تعارض روسيا بالطبع مشاركة أوروبا.

حول طاولة التفاوض

ما زال الأوروبيون يعيشون حالة من الإنكار تجاه الانتصار الروسي الاستراتيجي والسياسي والعسكري في أوكرانيا، ولن يكونوا غالباً طرفاً في هذه المفاوضات ضمن منظومة الحكم الحالية، إلا في حال نزوعوا أو هام إمكانية هزيمة روسيا، ويمكن القول:

في القمة، أكد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أن «فرنسا وبريطانيا ستقودان جهود الحلفاء في المرحلة المقبلة»، بينما كشف رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر أن القمة ناقشت سبل «تعزيز قدرات أوكرانيا الدفاعية لتكون في أفضل وضع ممكن عند التفاوض».

هل هناك من يستمع للأوروبيين؟

لا تُعبر الولايات المتحدة للاجتماعات والتحذيرات الأوروبية اهتماماً، على عكس الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، لا يبدو أن أحداً يهتم بالضجيج الأوروبي، حيث ما يزال الأوروبيون عالقين في زمن مضى، ولن يمضي وقت طويل قبل أن تدرك أوروبا أنها فقدت وزنها الدولي، ولم يبق لها سوى الذكريات. أما الحراك الحالي في فرنسا ضمن قمة «تحالف الراغبين»، فيدفعها الخوف من استبعادها من مفاوضات السلام، عبر محاولة إبقاء الجبهة الأوكرانية نشطة لضمان مقعد حول طاولة المفاوضات.

في هذا السياق، برزت تحليلات في الصحف الغربية تشير إلى خطورة إقصاء أوروبا من محادثات السلام. فعلى سبيل المثال: أبرزت جريدة «إل بايس» الإسبانية استعداد الاتحاد الأوروبي لمفاوضات سلام محتملة مع روسيا بعد ثلاث سنوات من الصراع، مع تحذيرها من أن أي اتفاق قد يُفرض من قبل الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب قد لا يكون في صالح أوكرانيا، ويهدد الأمن الأوروبي، أما قناة يورو نيوز فقد «حذرت من أن أي اتفاق سلام في أوكرانيا يجب أن يشمل كيف وحلفاءها، مؤكدة على ضرورة مشاركة الأوروبيين في أي حل مستقبلي».

ضغط على جبهة كورسك



بالتوازي مع المفاوضات الروسية الأمريكية حول الحرب الأوكرانية، وتعتنت الرئيس الأوكراني فلوديمير زيلينسكي برفقة داعميه من المتشددين الأوروبيين، تتقدم القوات الروسية بشكل يومي على مختلف الجبهات ومحاور القتال، وسط توقعات باقتحام روسي واسع جديد.

خلال الأيام القليلة الماضية، وبالتوازي مع بدء تنفيذ وقف إطلاق النار على منشآت الطاقة بين روسيا وأوكرانيا، تقدمت القوات الروسية أكثر في إطار تحريرها لمقاطعة كورسك، حيث سيطرت على بلدات غورنال وغوفغو واوإيشنيا، موقعة خسائر كبرى بـ 5 ألوية أوكرانية. وأعلنت الدفاع الروسية عن السيطرة على عدة قرى جديدة في

شمال شرق وجنوب شرق أوكرانيا، منها: تحرير بلدة فيسيلوفكا بمقاطعة سومي الأوكرانية، وبلدة بانتيليمونوفكا في دونيتسك. والآن، تدور توقعات ونخوفات أوكرانية وأوروبية من اقتحام روسي جديد وواسع خلال الأيام المقبلة، تجاه مقاطعتي سومي وخاركوف شمال شرق أوكرانيا، وتشكيل منطقة عازلة لصالح موسكو، باعتبار هاتين المقاطعتين

إن إنهاء الحرب اليوم سيكون خاضعاً إلى حد كبير للشروط الروسية التي تبدو ملامحها واضحة، فمن جهة المطلوب روسيا هو ضمانات أمنية في أي اتفاق سلام يشمل عدم توسع حلف الناتو شرقاً، كون هذه النقطة كانت إحدى القضايا الرئيسية التي دفعت روسيا للتدخل في أوكرانيا في المقام الأول. وبالتأكيد لا بد أن تشمل هذه الضمانات فرض قيود على الدول الأوروبية في مسألة التعاون العسكري أو الأمني مع أوكرانيا، أو مع دول أخرى في المنطقة.

ومن البديهي أن روسيا تسعى في أي مفاوضات إلى رفع العقوبات المفروضة عليها

من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وقد تطالب موسكو في هذا السياق باتفاقات تنص على رفع تدريجي أو كامل للعقوبات بمجرد تنفيذ بنود السلام. ويمكن أن يتضمن الاتفاق بنوداً تلزم الاتحاد الأوروبي بتخفيف العقوبات بعد التوصل إلى اتفاق سلام، وهو ما قد يشمل تغييرات كبيرة في السياسة الأوروبية تجاه روسيا. يضاف إلى ما سبق، أن روسيا تطالب بأن يعترف الغرب «بما في ذلك أوروبا» بالسيطرة الروسية على مناطق، مثل: القرم أو أجزاء من شرق أوكرانيا «دونباس». إذا تم الاتفاق على ذلك، فإن أوروبا ستكون ملزمة بتغيير سياساتها تجاه هذه المناطق.

يبقى السؤال مطروحاً حول الدور الأوروبي في المرحلة القادمة، ففي ظل تجاهل أمريكي يبدو الموقف الروسي مختلفاً ويسعى لإلزام الأوروبيين بمخرجات الاتفاق، حتى وإن لم يشاركوا فيها، ويبدو أن المسعى الروسي هذا يرتبط إلى حد كبير بقلق من محاولة أمريكية لإبقاء الصراع مشتتاً، لكن على نفقة الأوروبيين المباشرة.

الأوكرانية بمختلف الجبهات: كورسك، وشمال وجنوب شرق أوكرانيا، مما يسبب ضغطاً كبيراً على كيف وحلفائها ويرفع من وزن موسكو في المفاوضات الجارية والمستقبلية.

الأوكرانية التي لا تزال متواجدة داخل كورسك، وترفض أوكرانيا سحبها. يشهد الصراع العسكري ميدانياً تقدماً واضحاً ويومياً للقوات الروسية على

كانتاً منطلق العمليات الأوكرانية تجاه مقاطعة كورسك الروسية سابقاً، وذلك بهدف الحد من هكذا احتمالات مستقبلية، ومن جهة أخرى لإتمام الحصار على القوات

«المعادن مقابل الأمن» .. الكونغو تبحث عن المخرج



تشهد جمهورية الكونغو الديمقراطية - وهي واحدة من أغنى الدول بالموارد الطبيعية في العالم - صراعاً متجدداً بين حركة «إم 23» المتمردة والسلطات الحكومية. هذا الصراع، الذي يتركز في شرق البلاد، ليس فقط نتيجة عوامل داخلية، بل هو أيضاً نتيجة لصراع دولي، وتنافس على استغلال الثروات الهائلة التي تتمتع بها الكونغو، وخاصة المعادن النادرة، مثل: الكوبالت والليثيوم.

■ كنان دوير

استمرار الصراع وتعميقاته

في الأشهر الأخيرة، تصاعدت وتيرة القتال بشكل كبير، حيث سيطرت حركة «إم 23» على مدن استراتيجية مثل: غوما ويوكافو في كانون الثاني وشباط الماضيين. هذه التحركات جاءت وسط اتهامات من الحكومة الكونغولية لدولة رواندا المجاورة بدعم الحركة المتمردة، وهو ما تنفيه رواندا بشدة. ومع ذلك، فإن هذه الاتهامات تعكس تعقيدات العلاقات الإقليمية والدولية في المنطقة، حيث تلعب المصالح الاقتصادية دوراً محورياً في التصعيد الحالي.

وفي هذا السياق، حاولت عدة أطراف دولية الدخول كوسيط لحل النزاع، سواء بين الكونغو ورواندا، أو بين الحكومة الكونغولية والمتمردين. لكن هذه الجهود واجهت صعوبات كبيرة بسبب ارتباطات خارجية متشابكة، مما دفع السلطات لتقديم التنازلات مباشرة، وبشكل صريح للولايات المتحدة الأمريكية، أملاً أن تستخدم واشنطن نفوذها لدفع حركة «إم 23» إلى وقف هجماتها. حيث أعلن الرئيس، فيليكس تشيسكيدي، مؤخراً عن استعداد بلاده لشراكة مع الولايات المتحدة،

تقوم على مبدأ «المعادن مقابل الأمن». وفقاً لهذا المقترح، ستتيح الكونغو استخراج ومعالجة معادنها الحيوية لصالح الشركات الأمريكية، مقابل دعم أمريكي في بناء قدراتها الدفاعية والأمنية.

فرص السلام في قطر

في 28 آذار، وصل ممثلو حركة «إم 23» إلى الدوحة للتفاوض مع السلطات الكونغولية، في خطوة كانت تعتبر واحدة من الفرص الأخيرة لوقف الحرب ومنع توسعها. ومع ذلك، فإن هذه المحادثات جاءت بعد سلسلة من الفشل في جهود الوساطة السابقة، بما في ذلك تلك التي رعتها أنغولا.

المتهمون، الذين انسحبوا من محادثات سابقة في رواندا بسبب عقوبات الاتحاد الأوروبي على قياداتهم، أكدوا أنهم لن يشاركوا في أي حوار إلا إذا اعترفت الحكومة الكونغولية بمظالمهم، وأسباب الصراع الجذرية. زعيم الجناح العسكري للحركة، كورنيل نانغا، رفض كذلك نتائج الاجتماع الذي عقد بين زعمي الكونغو ورواندا في قطر، مشيراً إلى أن تحقيق السلام دون مشاركة حركته سيؤدي إلى الفشل. وهو ما تسعى إليه قطر من خلال الحوار مع المتمردين والسلطات في رواندا والكونغو؟

يبقى الوضع في الكونغو معقداً ومليناً بالتحديات. كما أن الضغوط الخارجية والتدخلات الإقليمية تجعل من الصعب تحقيق سلام دائم. في ظل تحكم واشنطن والأوروبيين بمسار التفاوض، من خلال العقوبات والتنازلات المطلوبة من الأطراف المتحاربة، ومع ذلك، فإن أي خطوة نحو السلام يجب أن تأخذ في الاعتبار الأسباب الجذرية للصراع، وتضع حداً لاستغلال الموارد الطبيعية للكونغو من قبل جهات أجنبية. فالسلام المستدام في الكونغو ليس فقط مسألة أمنية، بل هو أيضاً مسألة عدالة اقتصادية، وإعادة بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة.

الضغوط الاقتصادية والسياسية

الصراع في الكونغو ليس مجرد مسألة سياسية أو أمنية، بل هو أيضاً مسألة اقتصادية. فالكونغو تمتلك ثروات معدنية تقدر بنحو 24 تريليون دولار، وهي ضرورية لصناعة التكنولوجيا الحديثة. ومع ذلك، يبدو أن بعض الجهات الدولية تستغل وتغذي حالة عدم الاستقرار لتأمين امتيازات اقتصادية. على سبيل المثال: وصف تشيسكيدي الصفقة التي أبرمها الاتحاد الأوروبي مع رواندا لتخصيص حوالي 935 مليون دولار مقابل الحصول على المعادن بأنها «فضيحة مطلقة»، متهماً الاتحاد الأوروبي بالتواطؤ في «سرقة ونهب الكونغو».

ما هي قصة مظاهرات قطاع غزة؟



وجباليا، ضد الحرب «الإسرائيلية» مطالبين بوقفها ورافضين نزوحهم مجدداً، ومن بين التجمع، عند لحظة ما، بدأ بعض الأفراد بإطلاق هتافات مناهضة لحماس، وانضم لهم العشرات، ولكن هذا الأمر بقي محدوداً جداً، وغير معبر عن الاتجاه العام السائد ضمن هذه الاحتجاجات.

مسائل اساسية في فهم ما يجري

أولاً: إن المظاهرة الرئيسية والتي غيّبت عن المشهد الإعلامي، في الحقيقة تتقاطع مع خط حماس وتصلب موقفها، بتأكيد الفلسطينيين رفضهم «التهجير» أو «النزوح» مجدداً.

ثانياً: خروج بعض الأصوات المنهكة من الحرب ضد حماس، وفي سياق الإجرام والموت والجوع الذي يعصف بالقطاع بيد الصهيوني أولاً وأخيراً، يعد حدثاً أقل من طبيعي، وهو أمر يمكن فهمه حتى لو كان غير مبرر، ولكن استخدامه في الدعاية السياسية «الإسرائيلية» أمر مختلف كلياً.

ثالثاً: مع ذلك، فإن الاحتجاج كان صغيراً وبالعشرات، إلا أن المفارقة نجدتها لدى الإعلام الصهيوني نفسه، الذي كان يقول على الدوام قبل استئناف حربه وبعدها: إن حماس تجنّد المئات بل والآلاف من المقاتلين الجدد، وإذا كان الصهيوني يمرر هذا القول تبريراً لنفسه باستهداف المدنيين، إلا أنه حقيقي

تحديداً، مجددين تأكيدهم القديم بترحيبهم بتولي شخصيات وطنية جديدة مستقلة إدارة القطاع، إلا أن ذلك لا يعني تخليهم عن سلاحهم، وهو خط أحمر، وذلك لا علاقة له بالاحتجاجات الداخلية كما يصور الصهيوني، بل إن موافقة المقاومة بهذا الإطار جاءت كمنافرة جديدة بالتعاون مع الوسطاء العرب بهدف سياسي يجرح الكيان، ويضعف روايته التي يدعي فيها رفض المقاومة للإفراج عن الأسرى وعرقلتها للمفاوضات، وبذلك فإن هذه الخطوة تضعف نهج الحرب «الإسرائيلية» من أساسها، وتزيد من تصدعاتها داخلياً.

عالياً باتجاه وحدة قطاع غزة والضفة الغربية، ومن هذا الأمر، كناقش مسبق فقط، فإن حل حماس أو أي فصيل آخر، واندماجها سوياً باسم جديد ما، يعد خطوة للأمام أعلى وأقوى، سيصورها الصهيوني إعلامياً وكأنها انتصار له، إلا أنه هو الأعمق بمدى خطورة هذا الأمر، ولذلك أيضاً يقف بوجه مساعي توحيد القطاع والضفة الغربية. أخيراً، أعلنت المقاومة الفلسطينية في غزة موافقتها على مقترح من الوسطاء بالإفراج عن بعض الأسرى «الإسرائيليين» مقابل الإفراج عن أسرى فلسطينيين، ووقف إطلاق النار خلال فترة العيد

من ناحية أن المقاومة الفلسطينية، بتنوع فصائلها، هي أساساً مقاومة شعبية مسلحة بوجه الاحتلال، وحماس إحدى تنظيماتها. رابعاً: وانطلاقاً من ذلك، سواء حماس أو غيرها من الفصائل، فإن وجودهم ومسمياتهم كان أساساً وعلى الدوام حالة مؤقتة فرضتها ظروف محددة، وطالت مدتها بسبب هذه الظروف نفسها، إلا أنها جميعها تصب في نهاية المطاف في إطار «الوحدة الوطنية الفلسطينية» التي يجري العمل عليها من مختلف الفصائل والقوى السياسية منذ سنوات، وليعود مؤخراً الصوت

شهدت الأيام الأخيرة تطورات جديدة في الملف الفلسطيني، وسط استمرار نهج الحرب والإجرام الصهيوني، كان عنوانها الأبرز إعلامياً «مظاهرات ضد حماس» في قطاع غزة، وموافقة حماس على مقترح جديد للإفراج عن بعض الرهائن «الإسرائيليين».

■ يرزق بوظو

تعرضت حماس في قطاع غزة لضغوط كبيرة جداً منذ السابع من أكتوبر، عسكرياً وأمنياً وسياسياً واقتصادياً، إلا أن أيّاً من هذه الضغوط لم تكن داخلية أو شعبية بالطريقة التي يحاول «الإسرائيلي» والإعلام المرتبط به تصويرها؛ فحماس وباعتبارها معنية بإدارة قطاع غزة نتيجة لتطورات تاريخية سابقة، كانت على الدوام تتعرض لضغوط وانتقادات داخلية - بصرف النظر عن مدى حجمها - كأي «سلطة» في أي مكان وزمان، وهي ليست المرة الأولى التي يخرج بها فلسطينيون باحتجاجات معارضة لها، وهو شأن فلسطيني داخلي بالدرجة الأولى والأخيرة.

ما يهمنا هو توصيف هذا الحال الداخلي بشكل حقيقي وبأسبابه الفعلية، فالإعلام «الصهيوني» يصور الحدث بشكل محدد، ويبني منه استنتاجات يضخها كجزء من دعايته الحربية. والحقيقة أنه في الـ 25 من الشهر الجاري خرج الآلاف من الفلسطينيين بمظاهرات في شمال قطاع غزة، في بيت لاهيا

السبب الحقيقي لرغبة الأمريكيين بالاستيلاء على غرينلاند



تعارض الغالبية العظمى من الناس في غرينلاند الانضمام إلى الولايات المتحدة، على الرغم من تهديدات دونالد ترامب باستعمار أراضيهم. وبحسب استطلاع للرأي نشرته صحيفة غرينلاندية في كانون الثاني، فإن 85% من سكان غرينلاند لا يريدون الانضمام إلى الولايات المتحدة، ولا يؤيد سوى 6% فقط من سكان غرينلاند اقتراح ترامب بضم وطنهم. أما الـ 9% الباقون فلم يحسموا أمرهم بعد. لكن لماذا يريد الأمريكيون حقاً الاستيلاء على غرينلاند؟

■ بن نورثون

ترجمة: عروة درويش

غرينلاند هي منطقة تتمتع بالحكم الذاتي وتتبع للدنمارك، على الرغم من أن استطلاعات الرأي أظهرت منذ فترة طويلة أن غالبية الناس هناك، وهم من أصل الإنويت «الأسكيمو» يعتبرون أنفسهم دولة منفصلة ويريدون الاستقلال الرسمي. ومع ذلك، فإن رغبة سكان غرينلاند في الاستقلال عن الإمبراطورية الدنماركية لا تعني بالضرورة أنهم يريدون أن يتم استعمارهم من قبل الإمبراطورية الأمريكية.

أصر رئيس وزراء غرينلاند، موتي بوروب إيجيدي: «لا نريد أن نكون دنماركيين. لا نريد أن نكون أمريكيين. نريد أن نكون غرينلانديين». رفضت إدارة ترامب بشكل علني رغبات الشعب الغرينلاندي، وأوضحت أنها جادة بشأن السيطرة على غرينلاند.

قدم حليف ترامب، النائب الجمهوري إيرل كارتر، مشروع قانون في مجلس النواب يدعو إلى «تفويض الرئيس للدخول في مفاوضات للاستحواذ على غرينلاند وإعادة تسميتها الأرض الحمراء والبيضاء والزرقاء». واعترف كبار المسؤولين الأمريكيين بأن لديهم هدفين رئيسيين: الحد من نفوذ الصين في منطقة القطب الشمالي، واستغلال المعادن الحيوية في غرينلاند.

أكد نائب الرئيس الأمريكي جيه دي فانس دوافع واشنطن. أوضح فانس في مقابلة مع قناة فوكس نيوز أن غرينلاند «مهمة جداً لأمننا القومي. فهناك ممرات بحرية يستخدمها الصينيون والروس». ومن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى ذوبان بعض الجليد في القطب الشمالي، مما يسهل على السفن المرور عبر المنطقة، ويفتح طرق تجارية جديدة.

تسعى الحكومة الأمريكية إلى عسكرة منطقة القطب الشمالي، بهدف تقييد وصول الصين إليها. تسعى واشنطن أيضاً إلى إبعاد الصين عن سلاسل توريدها. وقد أنشأت لجنة مناهضة الصين في مجلس النواب الأمريكي مجموعة عمل معنية بسياسة المعادن الأساسية، مخصصة لهذه المهمة تحديداً.

وتأمل الولايات المتحدة أن تتمكن من تنويع سلسلة إمدادات المعادن الحيوية من خلال استخراج الموارد من غرينلاند، كما في أوكرانيا، حيث يحاول ترامب فرض معاهدة غير متكافئة تمنح الولايات المتحدة السيطرة على معادنها الحيوية وعائدات التصدير. في غرينلاند، قال نائب الرئيس فانس: «لديهم موارد طبيعية هائلة، بلد وافر بشكل لا يُصدق، لكن الدنماركيين لا يسمحون لهم بتطويره واستكشافه». وأضاف: «بالطبع، كان دونالد ترامب ليتخذ نهجاً مختلفاً لو كان زعيماً لغرينلاند».

في مقابلة أخرى على قناة فوكس نيوز، أكد فانس قائلاً: «غرينلاند مهمة جداً لأمريكا استراتيجية. فهي غنية بالموارد الطبيعية الرائعة... أعتقد أن هناك فرصة حقيقية لنا هنا لتولي القيادة، وحماية أمن أمريكا، وضمان تطوير هذه الموارد الطبيعية الهائلة».

ما هي موارد غرينلاند الطبيعية؟

أشارت رويترز إلى أن غرينلاند تحتوي على ما لا يقل عن 25 من المعادن الـ 34 التي صنفتها المفوضية الأوروبية «كمواد خام أساسية». وذكرت الوكالة أن غرينلاند تحتوي على رواسب كبيرة من المعادن النادرة، والجرافيت، والنحاس، والنيكل، والزنك، والذهب، والماس، وخام الحديد، والتيتانيوم والفاناديوم، والتنجستن، واليورانيوم.

وعد دونالد ترامب في حفل تنصيبه يوم 20

كانون الثاني بأنه سوف «يوسع» الأراضي الأمريكية، مستشهداً بمفهوم «القدر المتجلي Destiny Manifest» الاستعماري. وفي خطاب آخر يوم 25 كانون الثاني، قال الرئيس الأمريكي لأنصاره: «قد تكون دولة متوسعة إلى حد كبير في المستقبل غير البعيد». ووجه ترامب تهديدات أخرى ضد غرينلاند خلال اجتماع مع الأمين العام للنااتو مارك روتة في البيت الأبيض في 13 آذار. قال ترامب: «نحتاج غرينلاند للأمن الدولي... لدينا العديد من اللاعبين الكبار يتجولون على طول الساحل، وعلينا أن نكون حذرين»، في إشارة غير مباشرة إلى الصين وروسيا.

اتفق أمين عام النااتو، روتة، مع الرئيس الأمريكي قائلاً: «فيما يتعلق بالمناطق الشمالية المرتفعة في القطب الشمالي، فأنت محق تماماً. الصينيون يستخدمون هذه الطرق. نعلم أن الروس يتسلحون بالفعل».

اشتكى روتة من أن دول النااتو «تعاني من نقص كاسحات الجليد». وأعرب ترامب عن أسفه لامتلاك روسيا 40 كاسحة جليد، بينما تمتلك الولايات المتحدة واحدة فقط. وقال: «يجب أن تحصلوا على كاسحات الجليد الخاصة بكم». وأضاف ترامب: «تكتسب هذه المنطقة بأكلها أهمية بالغة لأسباب عديدة. فالطرق، كما تعلمون، مباشرة إلى آسيا وروسيا، والسفن في كل مكان. وعلينا توفير الحماية».

في هذا الاجتماع، هدد ترامب باستخدام القوة العسكرية للسيطرة على غرينلاند: «نحن بحاجة ماسة إليها لأمننا القومي... كما تعلمون، لدينا بالفعل قاعدتان في غرينلاند، ولدينا عدد لا بأس به من الجنود، الذين ربما سترون المزيد والمزيد منهم يذهبون إلى هناك».

للولايات المتحدة قاعدة عسكرية معروفة واحدة في غرينلاند، وهي قاعدة بيتوفيك الفضائية. لم يعترف رسمياً علناً بوجود منشآت عسكرية أخرى، لكن ترامب صرح مراراً بأن للولايات المتحدة قواعد متعددة هناك.

وقال الأمين العام روتة «لذا، عندما يتعلق الأمر بانضمام غرينلاند إلى الولايات المتحدة، نعم

أو لا، فإنني سأترك ذلك خارج هذه المناقشة بالنسبة لي، لأنني لا أريد أن أجد النااتو إلى هذا الأمر».

رغبات السكان «غير مهمة»

لا أحد تقريباً في غرينلاند يرغب بالانضمام إلى الولايات المتحدة. وكما أشير سابقاً، أظهر استطلاع رأي أن 85% من الناس يعارضون خطة ترامب، بينما يؤيدها 6% فقط. نظم سكان غرينلاند احتجاجات حاشدة تنديداً بالتهديدات الأمريكية، رافعين رسائل مثل: «عدوان! لا تستولوا على بلدنا! أنتم غير مرحب بكم!» و«يانكي، عد إلى ديارك!».

عدد سكان غرينلاند قليل جداً، إذ يبلغ حوالي 57 ألف نسمة. غالبيةهم من سكان الإنويت الأصليين، وقد شهدوا كيف أساءت الحكومة الأمريكية معاملة السكان الأصليين في أمريكا الشمالية وأرعبتهم. ويتمتع سكان غرينلاند أيضاً بحكومة ديمقراطية اجتماعية تضمن الرعاية الصحية والتعليم الشاملين، والتي قد يفقدونها إذا تم ضمهم إلى الولايات المتحدة.

أكد رئيس وزراء غرينلاند، موتي بوروب إيجيدي، في منشور على فيسبوك، «إننا لن نصبح بأي حال من الأحوال جزءاً من الولايات المتحدة ونصبح أمريكيين». وأضاف: «غرينلاند بلد واحد ندعمه جميعاً والأحزاب متحدة ضد السلوك غير المقبول للزعيم الأمريكي، وسنواصل النضال من أجل بلدنا».

إيجيدي هو عضو في الحزب السياسي الاشتراكي إينويت أتاكاتيجيت، الذي يدعم استقلال غرينلاند عن الاستعمار الدنماركي. لكن حزبه ليس الوحيد، فرغم اختلاف آراء الأحزاب السياسية الأخرى في غرينلاند حول الشؤون الداخلية، فحتى الأحزاب الوسطية واليمينية تؤيد الاستقلال.

أصدر زعماء الأحزاب الخمسة في البرلمان بياناً مشتركاً يدين تهديدات ترامب، وكتبوا: «نحن -جميع رؤساء الأحزاب- لا يمكننا قبول التصريحات المتكررة بشأن ضم غرينلاند والسيطرة عليها... نحن، بصفتنا رؤساء أحزاب، نجد هذا السلوك غير مقبول».

«اللعبة الكبرى» تعود من جديد... وهذه المرة على جليد القطب الشمالي



ريغان، حين فصلت الولايات المتحدة بين صناعة السفن التجارية والعسكرية وخضعت الدعم الحكومي الموجه لهذا القطاع. وفي المقابل، ينظر كثيرون داخل إدارة ترامب إلى صناعة السفن بوصفها «رقائق السيليكون الجديدة»، وفق تعبير مستشار الأمن القومي السابق في إدارة بايدن، جيك سوليفان. يشمل هؤلاء مستشار الأمن القومي مايك والتز، ووزير الخارجية ماركو روبيو، والمستشار الاقتصادي في البيت الأبيض بيتر نافارو، وممثل التجارة الأمريكي جيمسون غريير. وقد عبّر سوليفان نفسه عن دعمه لاستراتيجية ترامب. وتظهر مسودة أمر تنفيذي مسربة أن الحكومة الأمريكية تعزز اتباع نهج «العصا والجزرة»، يتضمن فرض رسوم على السفن الصينية الراسية في الموانئ، وإنشاء صندوق للسلامة البحرية يمول من خلال إعفاءات ضريبية ومنح وقروض لدعم صناعة السفن المحلية وتدريب العمال، إلى جانب فرض عقوبات تجارية لتحفيز هذا القطاع. ومن المرجح أن يتطلب الأمر شراكة مع حلفاء مثل كوريا الجنوبية، حيث استحوذت مجموعة «هانوا» على حوض بناء السفن في فيلادلفيا، واليابان، وفنلندا، وكندا. هل سيتمكن ترامب من الالتزام بهذا المسار؟ لقد أخبر الكنديين: «ما لم تصبحوا الولاية 51 للولايات المتحدة، فلن يسمح لكم باستخدام كاسحات الجليد الأمريكية الصنع». لكن مصادر مطلعة تؤكد أن الاتفاق الثلاثي بين أمريكا وكندا وفنلندا لبناء كاسحات الجليد لا يزال قيد التنفيذ ولم يتأثر بالمشكلات التجارية. يعاني قطاع الشحن الأمريكي من انكماش حاد، ويُعد دعم الحلفاء أساسياً لإحيائه. إذ لا يمكن خوض هذه «اللعبة الكبرى» اعتماداً على الولايات المتحدة وحدها.

■ رانا ايلين فروهر «من مواليد 4 مارس 1970» من أصول تركية، هي مؤلفة أمريكية وكاتبة عمود في مجال الأعمال ورئيسة تحرير مساعدة في صحيفة فاينانشال تايمز. وهي أيضاً محللة اقتصادي عالمي في شبكة سي إن إن.

«اللعبة الكبرى» الجديدة سيكون تعزيز قدرات الولايات المتحدة البحرية، بما يشمل تطوير الموارد المعدنية في قاع البحر، وطرق الملاحة التجارية، ومد كابلات الياف ضوئية جديدة تستلجج الولايات المتحدة حمايتها بشكل أفضل، بالإضافة إلى تعزيز الوجود الأمني في المنطقة. تُعد كاسحات الجليد أحد الأهداف الأساسية في خطة ترامب. ففي نهاية ولايته الأولى، طرح ترامب خطة بالتعاون مع فنلندا وكندا لبناء كاسحات جليد قطبية، وقد صادقت إدارة بايدن لاحقاً على هذه الاتفاقية، ما يظهر أن الأمن البحري والقطبي يُعد من مجالات التوافق النادرة بين الحزبين في الولايات المتحدة. ولم تبين الولايات المتحدة أي سفينة من هذا النوع منذ 25 عاماً على الأقل، لكن مصدرًا في البيت الأبيض قال بأنّ ترامب يأمل ببناء واحدة قبل نهاية ولايته الثانية. كما ترغب الولايات المتحدة في فرض سيطرة أوسع على شحنها التجاري. فعاليًا لا تملك الولايات المتحدة سوى 185 سفينة تجارية للمحيطات، بينما تمتلك الصين 5500 سفينة. نظريًا، يمكن للصين تعطيل الاقتصاد الأمريكي من خلال منع استخدام سفنها، أو عبر إغلاق الممرات الحيوية في بحر الصين الجنوبي. وبما أن القوات الأمريكية، حتى في أوقات الحرب، تعتمد بدرجة كبيرة على الأساطيل التجارية لتوفير الإمدادات، فإن هذا الوضع قد يُضعف قدرة الولايات المتحدة على خوض الحروب مستقبلاً. جوهر استراتيجية ترامب هو دمج صناعة السفن التجارية مع صناعة السفن الحربية. ويقول إيان بينيت، المساعد الخاص للرئيس ومدير القدرات الصناعية والبحرية في مجلس الأمن القومي: «هدفنا من إنشاء هذا المكتب الجديد هو تحسين عمليات الشراء، وتحفيز الطلب، وإزالة العوائق أمام التنافسية في صناعة السفن الأمريكية، ما يعزز ثقة الشركات في الاستثمار طويل الأجل في هذا القطاع». هذا التحول بالغ الأهمية، فاستراتيجيات صناعية مماثلة هي التي مكنت الصين من التفوق في قطاعات مثل صناعة السفن. كما يمثل هذا توجهًا معاكسًا تمامًا لسياسات عهد

بينما اعتدنا أن ننظر إلى العالم من الشرق إلى الغرب، هناك من بدأ يحدّق في الكرة الأرضية من الأعلى... من القطب الشمالي تحديدًا. وما إن تغير زاوية النظر حتى تنقلب خريطة النفوذ والمخاطر: تصبح روسيا عملاقاً قطبياً، وتظهر غرينلاند وكندا كجواهر استراتيجية، بينما تتحول الأسكا إلى هامش صغير في الزاوية. في قلب هذا التحول، تعود الولايات المتحدة إلى لغة الأساطيل والسباق على البحار، مدفوعةً باستراتيجية جديدة ترى في صناعة السفن مفتاح السيطرة على «اللعبة الكبرى» الجديدة، لكن هذه المرة، على جليد الشمال لا رمال الشرق.

■ رانا فروهر*
ترجمة: اوديت الحسين

لمواجهة ما يُوصف «بالعوائق الصناعية» التي تبنيها الصين في مجالات الشحن البحري، والخدمات اللوجستية، وصناعة السفن حول العالم.

إذا عدنا إلى القرن التاسع عشر، نجد أن الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية الروسية خاضتا لعقود طويلة ما يعرف «باللعبة الكبرى» في آسيا الوسطى للسيطرة على النفوذ العالمي. وقد أدت تلك المواجهة إلى ترسيم حدود إيران وأفغانستان والتبت الصينية والهند، كما أثرت بعمق في الجغرافيا السياسية والاقتصادية للقرن العشرين.

أما اليوم، فإن «اللعبة الكبرى» الجديدة تُعاد صياغتها، لكنها لا تدور في آسيا الوسطى، ولا في أوكرانيا أو غزة أو بحر الصين الجنوبي، بل في المياه المتجمدة للقطب الشمالي. السيطرة على هذه المنطقة ستكون مفتاحاً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لحكومة ترامب: انتزاع الهيمنة الاستراتيجية على كامل نصف الكرة الغربي.

تخدم صفقة الاستحواذ بين مجموعة «بلاك روك» والملياردير هونغ كونغي لي كا شينغ على ميناء في قناة بنما هذا الهدف إلى حد ما. يقول خبراء عسكريون غربيون إن المخاطر الحالية وصلت إلى أعلى مستوياتها منذ عقود، مع ازدياد نشاط القرصنة، وهجوم روسيا على أوكرانيا والبحر الأسود، وانقطاع الكوابل البحرية في بحر البلطيق، وهجمات الحوثيين في البحر الأحمر، وزيادة الأنشطة العسكرية الصينية في المحيط الهادئ.

لكن، وبفضل تأثير تغير المناخ، يبقى القطب الشمالي من بين المناطق القليلة التي لا يزال من الممكن فعلياً فتح طرق بحرية جديدة فيها «فقد أجرت الصين وروسيا مناورات بحرية مشتركة هناك العام الماضي». ومن أبرز عناصر هذه

عند النظر من القطب الشمالي نحو الخارج، تظهر صورة مختلفة تماماً للعالم. فمعظم الخرائط تُرسم باتجاه أفقي من الشرق إلى الغرب، لكن عند النظر من الأعلى إلى الأسفل، تمتلك الولايات المتحدة موقعاً نسبياً جديداً كلياً.

تهيمن روسيا على كامل المنطقة، وتبرز القيمة الاستراتيجية لجزيرة غرينلاند بشكل مفاجئ، وكذلك الأمر بالنسبة لكندا. وبصفتها دولة «قريبة من القطب الشمالي»، بات موقع الصين الجغرافي قريباً إلى درجة تُشعر الأمريكيين بعدم الارتياح. وبالمقارنة، تبدو الولايات المتحدة ضئيلة جداً على هذه الخريطة القطبية، حيث تشغل ولاية الأسكا، الأكبر مساحة بين الولايات الأمريكية، زاوية صغيرة فقط في الرؤية القطبية.

تشكل هذه الرؤية الجيوسياسية جوهر الاستراتيجية الجديدة لحكومة ترامب بشأن «إحياء صناعة بناء السفن». من المرجح أن يصدر أمر تنفيذي أمريكي قريباً، يحدد ملامح خطة طموحة لإحياء صناعة السفن هي الأكبر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فقد بنت الولايات المتحدة خلال أربع سنوات فقط من الحرب العالمية الثانية 2710 سفن من طراز Liberty «الحرية» وكانت سفن شحن أو سفناً تجارية لدعم المجهود الحربي للحلفاء.

الدول المعنية الواقعة في المنطقة القطبية

هذا الموضوع كان أيضاً محور جلسة الاستماع التي نظمتها مكتب الممثل التجاري الأمريكي يوم الإثنين 24 آذار. ناقشت الجلسة حلولاً

ليست مجرد أعياد



في عالم يضج بأزماته، وجدنا أنفسنا فجأة أمام أسئلة مصيرية، أسئلة تجعلنا نعيد التفكير حول مصيرنا الراهن قبل مستقبلنا. في زمن تتسارع فيه الأحداث وتتكشف لدرجة نشعر فيها أننا عاجزون عن إمساكها واللاحق بها، تمر منات الأسئلة والمقارنات التي نحاول أن نجد فيها خيطاً صغيراً لنمسكه ويكون دليلنا إلى المستقبل. نعود إلى إرثنا وتاريخنا وترائنا لنقرأه ونكتشف بين ثناياه بعض الإشارات التي يمكن أن تساعدنا في الإجابة عما يطرحه هذا العالم علينا.

إيمان الخياط

غالباً ما يعتمد الإعلام، أسلوب التوصيف في الحديث عن الأعياد المختلفة والمتنوعة الخاصة بشعوب الشرق، كعيد النوروز وعيد أكيو وغيرها، فيجري توصيفها بصورة نمطية تركز على مظاهر العيد الخارجية والجماليات المرافقة للطقوس المختلفة دون محاولة الغوص عميقاً في معاني هذه التقاليد عند الشعوب المعنية ومعرفة البعد الدلالي الكامن فيها وأسباب استمرارها. وهذا مفهوم من جهة أن الإعلام محكوم بما تسمح له السلطة القائمة ويعبر عن رؤيتها. وغالبية شعوب الشرق محكومة إما من سلطات مستعمرة مباشرة أو سلطات محلية تابعة للاستعمار «الغربي» من جهة، ومحكومة بالآرث التاريخي الذي خلفه الاستعمار في نظرته إلى هذه الشعوب والمتمحورة حول «المركزية الغربية للعالم» من جهة أخرى، إضافة إلى اعتبارات أخرى مثل من يملك ويمول وسائل الإعلام العالمية المختلفة والتي بدورها تحاول السيطرة والتأثير على وسائل الإعلام المحلية في الدول المعنية... إلخ مما يؤكد درجة تعقيد المسألة.

بين بعدين تاريخي واجتماعي

ثمة ضرورة لدراسة الظواهر الاجتماعية القادمة من التاريخ كالتقوس والأعياد وغيرها في سياقها وبعدها الاجتماعي وليس التاريخي فقط، وتتبعها في «علها وترحالها»، وما طرأ ويطرأ عليها من تحولات اجتماعية ودلالية تحمل معاني عميقة ومختلفة يفرضها الواقع بكل ما فيه من الجغرافية إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية، وتتبع ما هو خفي كامن خلف ما هو جلي ظاهر بما يسمح بفهم

الأنسجة التي توجد بعيداً في ثنايا البنى الاجتماعية ليس بغرض المعرفة البحتة فقط، أو معرفة «رموزها وعلاماتها» فقط، بل لمعرفة ما فيها من أنظمة وبنى كانت وليدة أوضاعها وظروفها وخصوصيتها في تألفها وارتباطها وعلاقتها الغنية والمتشابكة، معرفة تشرع لرؤية منهجية تسمح بفهم مناطق التقاطع بين هذه الشعوب والاستفادة منها لإعادة بناء علاقاتها ليس وفق ما يمليه الآخرون عليها وإنما وفق ما تمليه مصالحها.

«ولادة العالم من جديد»

تحتفي كثير من شعوب الشرق بـ«ولادة العالم من جديد»، وتوافق أعياد الربيع تلك فترة الاعتدال الربيعي، الذي يعتبر البداية الحقيقية لدورة الحياة الطبيعية على الأرض، إذ تبدأ الطبيعة بالتجدد والانبعاث، تتشارك أعياد الربيع هذه على اختلاف مسمياتها «النوروز، شم النسيم، واكيو... إلخ» بالكثير، منها «المعنى العميق الكامن» فيها، بداية في تسمية العيد والأمثلة كثيرة منها، «نوروز»، «يوم جديد»، بينما تعني كلمة «اكيو»، حسب عدة باحثين «البداية» أو «العتبة»... إلخ. وما يحمله المعنى كعلامة على «التقويم» المشترك وبدء السنة الجديدة، إضافة إلى التوقيت كعلامة على «الإنتاج» والمتمثل بطقوس الخصب والزراعة.

تحمل القصص والأساطير المرتبطة بأعياد الربيع أبعاداً متنوعة وغنية تظهر تجلياتها في كثير من يوميات شعوب الشرق. يؤكد عالم النفس «كارل يونغ» أن الأساطير تعبير رمزي لما سمّاه بالالشعور الجمعي أو الجماعي لدى الأمة. وتمثل الأداة الأقدم

للتفكير الإنساني المبدع والوعاء الذي وضع فيه الإنسان خلاصة فكره، والوسيلة التي عبر بها عن الأنشطة المختلفة التي مارسها بما فيها النشاط السياسي والديني والاقتصادي، وحاول عن طريقها أن يفلسف حقائق الحياة العادية لإضفاء طابع فكري على تجربته. لذلك كرست الأعياد والاحتفالات بعداً وظيفياً زاخراً بالدلالة. فمثلاً يجسد احتفال النوروز بطقوسه الرمزية من إشعال النار وغيرها، ذكرى الثورة على الظلم، يوم قاد «كاوه الحداد» ثورة على الملك «ضحك» مع مجموعة من الشبان الثائرين.

نيان والملك الضحاك

تتشابه هذه الحكاية وتتداخل مع حكاية شعبية أخرى قادمة، هذه المرة، من الصين. حيث كان هناك مخلوق متعطش للدماء يدعى «نيان» - وهذه الكلمة في اللغة الصينية الحالية تعني عام - وكان يهاجم القرى في كل عام جديد. ومن أجل إخافة هذا الوحش النهم، لجأ القرويون إلى تزيين منازلهم بزخارف حمراء، وحرق عصي الخيزران وإصدار أصوات عالية، وتكلمت الحيلة بالنجاح، في النهاية، وأصبحت الألوان والأضواء الزاهية التي أخافت نيان جزءاً من هذا الاحتفال. وما زال الصينيون حتى يومنا هذا يحتفلون بعيد رأس السنة القمرية، أو رأس السنة الصينية الجديدة، وكانت بواكير هذا العيد مقتصرة على الاحتفال ببداية موسم الزراعة الربيعية الجديد، لكنه تداخل فيما بعد مع الحكاية السابقة، ويختلف عن أعياد بلاد الرافدين في التوقيت نظراً لاعتماد رأس السنة القمرية على التقويم القمري الذي يعود تاريخه إلى الألفية الثانية قبل الميلاد، لذلك يصادف عادة أواخر كانون الثاني أو أوائل شباط، في ثاني قمر جديد بعد الانقلاب الشتوي.

إعادة إنتاج المعنى

يؤكد «ماليونفسكي» أن الأسطورة «ليست تعبيراً نافعاً ولا خيالات عقيمة، بل هي قوى

ثقافية لها صورة محكمة». ومن هنا تأتي أهمية العلامات والرموز فيها. تمتلك العلامة والرمز سلطة خاصة تؤثر في البنى الاجتماعية فهي تكثيف لفكرة، تختزنها وتؤثر فيها وتوجهنا وهي تفعل ذلك بطريقة ناعمة فلا تنتبه إلى خطورتها، بل إنّها قد تغير أمزجتنا وأذواقنا وحتى مواقفنا.

يمكن لهذه العلامات التي يزرع بها تراث الشرق أن تساهم في إعادة إنتاج المعنى، معنى وجودنا اللاحق. فإعادة قراءتها وفهمها بشكل عميق يمكن له فعلاً أن يساهم في توحيد الناس، توحيد رؤيتهم، وبناء علاقات اجتماعية متماسكة، ليس في بلد واحد بل على امتداد هذا الشرق العظيم. ثمة ضرورة وظيفية وحاجة لموهبة الجماعة البشرية ليس فقط في أن تحكي قصصاً ذات مغزى وبشكل لا واع حسب ما يؤكد تيليارد، بل استنتاج مفاهيم وطرق وحتى مفردات لربط الأفكار بعضها ببعض، في عالم يميل إلى التشظي والتفكك.

ثمة ضرورة وحاجة إلى ورشات تفكير جماعية، فعالم اليوم في حالة مخاض، في حالة جيشان غير مسبوق، ومتابعة هذا ليس بالأمر اليسير. من هنا تأتي أهمية معاينة مظاهره المختلفة وطرح الأسئلة الصحيحة في الحد الأدنى للوصول إلى إجابات صحيحة، والسؤال الصحيح يفترض أن ينطلق من واقعنا ومن تجربتنا الخاصة وتراثنا وإرثنا وتاريخنا كجزء من شعوب الشرق.

عديدة هي الأسئلة التي تحتاج إلى أجوبة لا يمكن تأجيلها ولا يمكن لغيرنا أن يجيب عليها، ليس فقط لأنها تخصنا وحدنا، وليس بسبب فشل كل محاولات الإجابة عنها جراء اختطاف الفرصة من آخرين، مستعمرين ومستشرقين و... إلخ، ومحاولات فرض إجاباتهم بدلاً عنا، بل بسبب الضرورة التاريخية التي تفرض نفسها اليوم على العالم وعلى وجودنا كله، والتي تقتضي إيجاد أجوبة صحيحة في عالم مضطرب يفتش عن توازنه.

اليونيسف تحذراً!

حذرت «منظمة الأمم المتحدة للطفولة» (يونيسف) من أن ما لا يقل عن 14 مليون طفل حول العالم يواجهون الجوع وخطر سوء التغذية المتزايد أو حتى الموت، وذلك في ظل تراجع المساعدات الدولية وخفض الميزانيات المخصصة لمكافحة الفقر وسوء التغذية.



يأتي هذا التحذير في وقت خفضت فيه عدد من الدول المانحة، وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا، ميزانيات المساعدات الخارجية. فقد قامت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الجديدة منذ عودته إلى البيت الأبيض، ومن خلال هيئة الكفاءة الحكومية «DOGE» التي يقودها مستشاره إيلون ماسك، بتقليص صلاحيات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية «USAID»، وأكد وزير الخارجية ماركو روبيو أن الوكالة بصدد إلغاء 83% من برامجها، وذلك رغم أن محكمة أمريكية كانت قد أمرت بوقف هذه التخفيضات. كما قامت بريطانيا ودول أخرى بتجميد مساعداتها الخارجية أو تقليصها، على إثر تغيير سياساتها نحو التوجه إلى زيادة الإنفاق الدفاعي ومعالجة العجز المالي الداخلي. دون النظر إلى نتائج هذه السياسات وتأثيرها المباشر على جهود مكافحة سوء التغذية عالمياً.

من مراكز تقديم الرعاية للأطفال الذين يواجهون المجاعة قد يغلق، وأن 28 ألف مركز تغذية تدعمها اليونيسف معرضة للخطر بسبب نقص التمويل. ودعت اليونيسف الحكومات والمؤسسات الخيرية إلى تقديم الدعم لصندوق تغذية الأطفال التابع لها، محذرة من أن استمرار تراجع التمويل في ظل الاحتياجات غير المسبوقة والأزمات الحادة التي تجتاح مناطق عديدة في العالم سيؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية وتهديد حياة الملايين من الأطفال الأكثر ضعفاً.

أزمة التمويل والوقت الحرج
وأكدت راسل أن «أزمة التمويل هذه تأتي في وقت حرج»، إذ يواجه الأطفال حول العالم مستويات قياسية وغير مسبوقة من النزوح، إضافة إلى نتائج الحروب والصراعات المستمرة ونفسي الأمراض وتدايات تغير المناخ وغيرها. وحذرت من أن هذه التخفيضات تهدد قدرة اليونيسف على توفير الغذاء العلاجي الجاهز للاستخدام، والذي يعدّ ضرورياً لإنقاذ حياة 2,4 مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد في المدة المتبقية من هذا العام. كما أن 2300

جوع الأطفال والاستثمار

وأشارت المديرية التنفيذية لليونيسف، كاترين راسل، إلى أن العقود الأخيرة شهدت تقدماً كبيراً في مكافحة الجوع بين الأطفال، لكن هذه الإنجازات انحسرت وباتت مهددة بسبب نقص التمويل. وقالت في بيان رسمي: «التغذية الجيدة هي أساس صمود الطفل ونموه، مع عوائد استثمارية لافتة». وأضافت: «إن الاستثمار في تغذية الأطفال يؤدي إلى بناء مجتمعات ودول أقوى، ما يساهم في استقرار العالم بشكل عام».

كانوا وكنا



كيف كان حال العمال السوريين في عام 1964؟ فالبطالة انتشرت بين عمال النسيج الآلي في حمص وأسعار الأنوال هبطت إلى النصف. وهدد عمال المصارف في سورية بالإضراب احتجاجاً على تخفيض التعويض العائلي وحرمانهم من الرواتب الإضافية. وفي حلب، انتصر عمال البلدية في مطالبهم في التثبيت والتعويض العائلي. جريدة الأخبار العدد 520 الأحد 19 تموز 1964.

أخبار ثقافية



فن لمخاطبة الناس في الشوارع

نظم «رواق بصمة بغدادية» مبادرة «غرافيتي بغداد» والتي تقضي برسم عشرة أعمال من جداريات الغرافيتي الثقافي، من بينها خمسة في جانب الكرخ وخمسة أخرى في جانب الرصافة، في مشروع نفذته عدد من الرسامين والخطاطين العراقيين. وجاء في بيان الرواق: «تهدف المبادرة إلى جعل الخطاب الثقافي حاضراً في الفضاء العام وأمام أعين المارة والناس وهم يتلقون بعض الجمل والعبارات التي تعود لشخصيات ثقافية وفكرية عراقية، بأسلوب فني يمزج ما بين الرسم والخط العربي. وقد حملت الأعمال رسائل موجهة على المستوى الاجتماعي والثقافي وحتى على مستوى الذوق العام». ومن الجمل التي خطت ضمن المبادرة: «الثقافة التي اهتدى إليها المثقف مسعى لرفع الإنسان إلى الأنموذج الأسمى»، و«العراقيون مقاومون أشداء لما يفرض عليهم عنوة وهم يصنعون تاريخهم ويقدمون التضحيات الجمة على هذا الطريق». أما الشخصيات المختارة في المبادرة فهي: علي الورد، محمد مكية، رفعت الجادرجي، فالح عبدالجبار، فوزي كريم، حيدر سعيد، زهير الجزائري، لميعة عباس عمارة، لاهاي عبدالحسين، محمد فاضل الجمالي.



التجربة الفلسطينية بريشة فلسطينية

تتواصل فعاليات الدورة الثانية للمعرض الفني الجماعي «تكتاف 2» لطلبة ماجستير الفنون في «جامعة دار الكلمة» في مدينة بيت لحم. وأكدت عميد كلية الفنون في الجامعة، أن المعرض «يأتي ليؤكد أن إنتاج أعمال فنية في هذا الزمن المظلم هو بحد ذاته فعل مقاوم وتحدي لحالة الشلل التي يحاول المستعمر فرضها، فيتحول الألم الفردي والغضب إلى إبداع، مفجراً إرادة وطاقة صمود جماعي». وأنه «يوفر مساحة لفناني برنامج ماجستير الفنون للتعبير الذاتي عن معاناة الجسد الفلسطيني، كل في موقعه وباداته الفنية، في مستقبل يستعيد فيه الشعب الفلسطيني حريته». ويحتوي المعرض، الذي تصور أعماله التجربة الفلسطينية بريشة فلسطينية، معبرة عن وحدة الجسد الفلسطيني، وقوة الإبداع كأداة للتعبير والمقاومة والتغيير، وفق الجهة المنظمة. على أعمال فنية متنوعة الأشكال والوسائط الفنية والمضامين، شملت النسيج، والتصوير الفوتوغرافي، والنحت، والفيديو، والصوت، والتركييب الرقمي. كما تحضر الطفولة الفلسطينية التي «تعرضت، وما زالت تتعرض، منذ بدء المشروع الاستيطاني في فلسطين لاستهداف ممنهج وعنف غير مسبق». بقوة في العديد من الأعمال.

الأمل.. كقوة دفعٍ عظيمة نحو السلم والاستقرار والبناء



يرى أحد أهم الزعماء الثوريين في القرن العشرين، أن «الروح المعنوية يمكنها مضاعفة قوة السلاح عشرة أضعاف، ويمكنها أيضاً إضعافها عشر مرات». يصبح هذا القول في توصيف القوة العسكرية للجيش والتنظيمات العسكرية، ويصح أيضاً، وربما بشكل ملموس أكثر، في توصيف قوة المجتمعات والدول.

وتطويرها، هي طاقة عظيمة يمكن الاستناد إليها، بل ولا يمكن الاستناد إلا إليها، أولاً وأخيراً.

وأما المزاج، فهو كالعادة منقلب متغير، هو حال وليس مقاماً إذا استخدمنا لغة الصوفيين، وكل حال زائل. ولذا فعلى أولئك الذين يقولون كلمة الحق أن يقفوا معها حتى تزهر، لا أن يلقوها ويمضوا للاعتكاف بعيداً عن خلق الله، في معازلهم النخبوية.

زراعة الأمل بتوحيد البلاد وبنائها، وزراعة الثقة بقدرة السوريين بمختلف مكوناتهم واصطفافاتهم، بمن في ذلك الإدارة الجديدة نفسها، والقوى السياسية والاجتماعية المختلفة، وغير التعاون والحوار والتكافل والتضامن، هي زراعة لا تبور، وتصل إلى نتائجها وثمارها ضمن آجال زمنية تحكمها قوانين الطبيعة ومواسمها، والموسم وجناه بات أقرب بكثير مما يبدو، خاصة وأن الطفيليات الأخطر التي امتصت دماء شعوب المنطقة بأكملها، وعبر سنوات، إلى تراجع وانحدار متواصل، ونقص على الخصوص الكيان «الإسرائيلي» الذي بات الحديث عن أنه يعيش سنواته الأخيرة، حديث أصحابه قبل أعدائه...

توجهات واضحة بالبحث عن مخارج حتى مع استمرار العقوبات. وفوق ذلك جرت عمليات فصل واسع من وظائف الدولة، غير مبررة ولا مفهومة بجزئها الأعظم. وزاد في الطين بلة الدخول الواسع للبضائع الأجنبية التي طوقت ما بقي من ورشات ومعامل محلية، ووضعتها في ظروف منافسة غير عادلة نهائياً.

بعد ذلك بدأت التوترات الأمنية بالتصاعد وصولاً إلى ذروة مفاجئة ومرعبة عبر ما جرى في الساحل السوري، والذي أعاد إطلاق أشباح الماضي، وأطلق يد القديم الميت لتمسك بتلابيب الجديد الحي الذي ما يزال في طور الولادة. ترافق ذلك كله بإجراءات عامة بالمعنى السياسي، لم تعكس رغبة واضحة في المشاركة الواسعة بين كل السوريين في بناء بلدهم، وألقت بظلال من الشك على الأفق المستقبلية من جديد... هذه العوامل مجتمعة، أودت بالنشوة المؤقتة وبالمزاج العالي الذي رافق فرار الأسد، وزوال حكم أطبق على رقاب الناس أكثر من 50 عاماً.

مع ذلك، فإن الطاقة الإيجابية الكامنة في روحية الشعب السوري، وفي رغبته في إعادة توحيد بلاده وفي إعادة بنائها

**الطاقة الإيجابية
الكامنة في
روحية الشعب
السوري وفي
رغبته في إعادة
توحيد بلاده وفي
إعادة بنائها
وتطويرها هي
طاقة عظيمة**

بريقاً خاصاً، بريقاً أمل ورغبة في العمل وفي الاعتناق، وفي بناء البلاد من جديد وتنظيفها من السخام الذي تراكم على وجهها، حتى باتت تشبه وجوه الأطفال منطفي المداخن في رواية ليزا تينزتر «الإخوة السود»، وجوه وأجساد غضة ومنهكة ومتسخة، ولكنها تحتزن طاقات كبرى كامنة، تنتظر اللحظة المناسبة لتملأ الدنيا بهجة وفرحاً ولعباً...

المزاج الإيجابي هذا، للأسف، لم يدم طويلاً... وبدأ بالتراجع شيئاً فشيئاً تحت تأثير عوامل متعددة ومتراكبة: الوضع المعيشي البائس الذي بقي بانساً إن لم يزدد بؤساً، مع غياب مؤشرات تحسنه في أي وقت قريب؛ فلا العقوبات رفعت، ولا ظهرت حلول جدية، أو حتى خطط جدية لحلّول تعتمد على الإمكانيات المحلية، ولم تظهر

عماد طحان

المراقب لحركة الشارع السوري خلال الأشهر الثلاثة الماضية منذ فرار بشار الأسد، يمكنه أن يلحظ موجات متعددة من الصعود والهبوط في المزاج الشعبي العام. في اللحظات والأيام والأسابيع الأولى، كانت هناك دفقة كبيرة من الدوامين، من الشعور العام بالنشوة والانفراج. انعكس ذلك، ليس فقط في اتساع الرغبة العامة في النشاط والعمل السياسي والاجتماعي والمدني، عبر كم كبير من النشاطات والفعاليات والنشوات والسخ، ولكن انعكس حتى في وجوه الناس؛ فرغم أن علامات التعب والإرهاك وسوء التغذية تكسو وجوه الغالبية الساحقة المسحوقة من السوريين، إلا أن العيون كانت تحمل